

جمعية رجال الأعمال الأردنيين
Jordanian Businessmen Association



مجتمع الأعمال

مجلة اقتصادية فصلية تصدر عن
جمعية رجال الأعمال الأردنيين

السنة 28 - كانون الأول 2025

40 Years
OF GROWTH

 Investment for Future

جمعية رجال الأعمال الأردنيين
Jordanian Businessmen Association



مجتمع الأعمال

مجلة إقتصادية فصلية تصدر عن جمعية رجال الأعمال الأردنيين



Investment for Future

في هذا العدد

3	إفتتاحية العدد
4	أوزبكستان.. خيار اقتصادي أردني للوصول لأسواق جديدة
5	مذكرة تفاهم بين جمعية رجال الأعمال الأردنيين وجامعة الحسين التقنية
6	رجال الأعمال تستقبل وفدًا تونسيًا لبحث الشراكة الاقتصادية
7	جمعية رجال الأعمال: القرارات الحكومية تسهم بارتفاع القيمة السوقية لبورصة عمان
8	"رجال الأعمال" تبحث تأسيس مجلس أعمال أردني -فلبيني قبل نهاية العام
10	الأسس الجديدة لمنح الجنسية للمستثمرين خطوة إيجابية تعزز بيئة الأعمال
11	بحث تأسيس مجلس أعمال أردني جورجي مشترك
13	العلونة رئيسا لجمعية رجال الأعمال الأردنيين
14	جمعية رجال الأعمال تبحث تعزيز التعاون الاقتصادي مع فلسطين
15	رجال الأعمال تنظم ورشة عمل حول الاقتصاد الدائري
17	خطاب العرش... رسالة تحفيز عنوانها التحديث الاقتصادي وهدفها العمل لبناء اقتصاد قوي
18	وزير الصناعة يدعو رجال الأعمال والمستثمرين الأتراك للاستفادة من الفرص الأردنية
23	مشروعات الحكومة بالعاصمة تحقق التنمية الشاملة وتجذب الاستثمار
24	تأسيس مجلس أعمال أردني الجورجي المشترك
26	بحث التعاون بين جمعية رجال الأعمال والسفارة السريلانكية
27	جمعية رجال الأعمال تبحث تعزيز العلاقات الأردنية اليمنية
28	الجولة الملكية الأسبوعية... تعزيز لمكانة الأردن كمركز إقليمي للتجارة والاستثمار والأعمال
29	ائتلاف سيدات الأعمال الأردني يشارك باجتماع منظمة رياديات الأعمال العالمية في أثينا
30	"رجال الأعمال" ونقابة التخليص تبحثان آفاق التعاون
31	جلسة حوارية حول دور جوائز التميز في رفع تنافسية القطاع الخاص
33	الزيارة الملكية لليابان.. خطوة إستراتيجية لبناء شراكات أقوى مع رابع اقتصاد عالمي
34	وزير السياحة: فرص واعدة لتعزيز الاستثمار السياحي وتوسيع الأسواق المستهدفة
37	252. مليون دينار.. هل تكفي لجلب استثمارات بـ 147 مليار
38	"فريجات" تعزيز الحماية وبناء الوعي ركيزتان لتنمية حقوق الإنسان
39	"رجال الأعمال" تبحث التعاون الاقتصادي مع رومانيا
40	جمعية رجال الأعمال وجامعة الحسين التقنية تبحثان التعاون المشترك
41	اقتصاديون: الدعم والاهتمام الملكي " خارطة طريق" لتنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي
42	توسيع التجارة مع سورية.. ضرورة التأسيس لمنافسة عادلة
43	جمعية رجال الأعمال الأردنيين تشييد بجهود الأجهزة الأمنية في حماية الوطن
46	مشروع مدينة عمرة فرصة استراتيجية لتعزيز التنمية المستدامة في المملكة
47	حلقة نقاشية حول خطة عمل هيئة الأوراق المالية لعام 2026
49	اقتصاديون : صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي رسخ مكانته كأحد أهم الأذرع الاستثمارية الوطنية
50	بحث تفعيل مجلس الأعمال الأردني-المصري
52	بحث تأسيس مجلس الأعمال الأردني - الياباني
53	مذكرة تفاهم بين جمعيتي "رجال الأعمال" و"صندوق حياة" لدعم الطلبة
54	اقتصاديون: زيادة الرواتب تحمل توجهاً حكومياً لتحسين أوضاع المواطنين
55	"رجال الأعمال" تبحث تعزيز العلاقات الاقتصادية مع تركيا
58	"رجال الأعمال" و "مكافحة المخدرات" يبحثان التعاون المشترك
60	إعلان الفائزين بجائزة التميز لقيادة الأعمال
63	العلونة: تعزيز التبادل التجاري مع الهند يمثل أولوية إستراتيجية
64	«رجال الأعمال» تبحث توسيع آفاق التشبيك الاقتصادي مع الصين
67	"رجال الأعمال" تبحث تعزيز التعاون الاقتصادي مع كينيا

الموقع الإلكتروني
www.jba.com.jo

البريد الإلكتروني
info@jba.com.jo

ص.ب 926182
عمان 11190 الأردن

فاكس
+962 6 533 76 17

هاتف
+962 6 537 3355

المدير المسؤول
طارق حجازي
المدير العام

تحرير خطاب
مسؤول شؤون الأعضاء

هديل القصاص
باحث اقتصادي

لجنة الإعداد والتحرير



أيمن العلوانة

رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين

شهد الاقتصاد الوطني في عام 2025 نقلة نوعية ساهمت في دفع عجلة التقدم وتعزيز مسارات التنمية الاقتصادية، مدفوعة بحزمة من الإصلاحات الهيكلية والسياسات الاقتصادية الفاعلة التي حسّنت مناخ الاستثمار، ورفعت تنافسية القطاعات الإنتاجية، وأسهمت في تحقيق نمو مستدام وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين، وحققت إنجازات وطنية رفعت من مستوى التصنيف العالمي للمملكة. كما دعمت رؤية التحديث الاقتصادي هذا التقدم من خلال تنفيذ مشاريع استثمارية كبرى تهدف إلى تطوير البنية التحتية، وتعزيز القطاعات الحيوية، وتوسيع نطاق الفرص الاقتصادية.

وقد أحدثت هذه المشاريع زخمًا اقتصاديًا ملحوظًا انعكس إيجابيًا على مؤشرات النمو، وزيادة فرص العمل، وتعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية، مما يمهّد الطريق نحو اقتصاد أكثر تنافسية واستدامة، ويعزز مكانة الأردن كمركز إقليمي للمشاريع الاستثمارية الواعدة، وجاذب للفرص الاقتصادية المتميزة، ومحفزًا للتعاون الاستثماري بين القطاعين العام والخاص على المستويين المحلي والدولي.

فإن القطاع الخاص الأردني يلعب دورًا محوريًا في دفع عجلة النمو الاقتصادي، إذ يمتلك خبرات واسعة وإمكانات متنوعة تمكنه من تعزيز التنمية الاقتصادية، وتطوير المشاريع الاستثمارية، ورفع كفاءة القطاعات الحيوية، وتوسيع نطاق الفرص الاقتصادية، بما يسهم في تحقيق نمو مستدام وشامل، مع الاستفادة من كفاءات الأردنيين في تطوير المشاريع الاستثمارية والتنمية.

ونحن جمعية رجال الأعمال الأردنيين نسعى إلى تطوير بيئة الأعمال والاستثمار، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتوسيع فرص التعاون الاقتصادي بين الأردن وشركائه الإقليميين والدوليين، بما يدعم الاقتصاد الوطني ويعزز دور رجال الأعمال الأردنيين في المساهمة الفاعلة لتحقيق أهداف رؤية التحديث الاقتصادي.

وفي الختام، فإنه يسر جمعية رجال الأعمال الأردنيين أن تقدم لكم في هذا العدد من مجلة مجتمع الأعمال موجزاً حول أبرز نشاطات الجمعية خلال الربع الثالث من عام 2025 والتي حرصت الجمعية من خلالها على مواكبة أبرز الأحداث الاقتصادية وأداء دورها في خدمة أعضائها، وتعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية للمملكة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته....

جمعية رجال الأعمال الأردنيين

Jordanian Businessmen Association



أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين الأسبق، حمدي الطباع، لوكالة الأنباء الأردنية "بترا" عمق العلاقات التي تجمع بين الأردن وجمهورية أوزبكستان، مشيراً إلى أهمية البناء على المصالح المشتركة والفرص الواعدة بين البلدين لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري، وأوضح الطباع أن الأردن يولي اهتماماً متزايداً بتوسيع آفاق الشراكة مع أوزبكستان في مختلف القطاعات، ولا سيما في قطاع التجارة، والاستثمار، والسياحة، والتعليم، والصناعات الدوائية، مؤكداً أن الإمكانيات المتاحة لدى الجانبين تشكل قاعدة قوية لإقامة مشاريع مشتركة تسهم في دفع عجلة التنمية المستدامة.

وأضاف أن جمعية رجال الأعمال الأردنيين تولي أهمية كبيرة لتعزيز أواصر التعاون مع المؤسسات الاقتصادية في أوزبكستان، مؤكداً على إمكانية الاستفادة من مذكرة التفاهم الموقعة بين الجمعية وغرفة تجارة وصناعة أوزبكستان، في دفع العلاقات الاقتصادية بين مجتمعي الأعمال في البلدين نحو آفاق أوسع، وأشار إلى أهمية تكثيف اللقاءات والتواصل المباشر بين ممثلي القطاع الخاص في الجانبين، لما لذلك من أثر في زيادة حجم المبادلات التجارية، التي شهدت نمواً ملحوظاً، حيث ارتفعت إلى نحو 6 ملايين دولار في عام 2023، مقارنة بـ 2.9 مليون دولار في عام 2022، مؤكداً أن هذا النمو يعكس فرصاً واعدة لفتح أسواق جديدة أمام الصادرات الأردنية وتوسيع مجالات التعاون الثنائي.

وأشار الطباع أن الموقع الاستراتيجي لكل من الأردن وأوزبكستان، إلى جانب ما يتمتع به البلدان من استقرار سياسي واقتصادي وبيئة استثمارية مشجعة، يشكلان ركيزة أساسية لتعزيز فرص التعاون المستقبلي، لافتاً إلى أن المرحلة المقبلة ستشهد خطوات عملية تهدف إلى تعميق العلاقات الاقتصادية بما يحقق المصالح المشتركة للشعبين الصديقين، ونوه الطباع بما توفره المملكة الأردنية من بيئة استثمارية جاذبة تؤهلها لتكون منصة انطلاق نحو الأسواق الإقليمية والدولية، إضافة إلى دورها المحوري في جهود إعادة إعمار سوريا والانفتاح على أسواق المنطقة، مستفيدة من شبكة واسعة من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية ومتعددة الأطراف التي تسهل الوصول إلى أسواق جديدة وتُعزز من تنافسية الصادرات الأردنية.



وقعت جمعية رجال الأعمال الأردنيين مذكرة تفاهم إطارية مع جامعة الحسين التقنية، بهدف تدعيم علاقات التعاون بين الجانبين، وتعزيز العمل المشترك في مجالات التدريب، والبحث العلمي، وريادة الأعمال في المملكة.

وجاء توقيع مذكرة التفاهم خلال لقاء جمع رئيس الجمعية الأسبق حمدي الطباع، ورئيس جامعة الحسين التقنية الدكتور إسماعيل الحنطي، حيث تم تأكيد أهمية الشراكة

بين القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية في دعم التنمية الاقتصادية وتعزيز الابتكار.

وحسب بيان للجمعية، اليوم السبت، تهدف مذكرة التفاهم إلى تعزيز التعاون في دعم التعليم التقني وبناء القدرات والبحث التطبيقي، إلى جانب إطلاق مبادرات ذات نفع مشترك تسهم برفع جاهزية القوى العاملة، وتعزيز الابتكار، وتبادل المعرفة بين الجانبين.

كما تتضمن المذكرة تطوير برامج تدريبية متخصصة وورش عمل ودورات مهنية تستهدف الطلبة والخريجين، والمساهمة في تحديث المناهج الدراسية بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل وتنظيم مؤتمرات وندوات ومنتديات وحملات توعوية تهدف إلى تعزيز الحوار القطاعي والانخراط المجتمعي. وتشمل مذكرة التفاهم أيضا، دعم مشروعات التخرج والمشاركة في التحديات الابتكارية وتعزيز دور حاضنات الأعمال والمبادرات الريادية، بما يسهم في تنمية بيئة الابتكار وريادة الأعمال في المملكة. وأكد الطباع أهمية التعاون مع جامعة الحسين التقنية كونها من المؤسسات التعليمية المتميزة في إعداد الكفاءات البشرية المؤهلة، مشيرا الى أن مذكرة التفاهم تشكل خطوة نحو ربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل ودعم المشروعات الريادية والابتكارية في مختلف القطاعات الاقتصادية.

وشدد الطباع على أن الجمعية تسعى من خلال هذه الشراكة إلى دعم البيئة الريادية في الأردن وتشجيع الطلبة والخريجين على إطلاق مشاريعهم الخاصة والمساهمة الفاعلة في تنمية الاقتصاد الوطني، مؤكدا أن الاستثمار في التعليم والتدريب هو استثمار مباشر في مستقبل الأردن وشبابه. من جانبه، أعرب الدكتور الحنطي عن اعتزازه بالشراكة مع جمعية رجال الأعمال الأردنيين، مؤكدا حرص



الجامعة على تعزيز التعاون مع مؤسسات القطاع الخاص، بما يسهم في إعداد جيل من الخريجين المؤهلين للمساهمة الفاعلة في مسيرة التنمية الوطنية، ويعزز مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل.



استقبلت جمعية رجال الأعمال الأردنيين، وبالتعاون مع شركة المدن الصناعية، وفدًا من الوكالة العقارية الصناعية التونسية، وذلك في إطار الجهود المشتركة لتعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري

بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية التونسية.

ووفقًا لبيان صادر عن الجمعية اليوم الاثنين، رحّب عضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين، أيمن العلاونة، بوفد الوكالة العقارية الصناعية التونسية، مشيدًا بجهود شركة المدن الصناعية في تنظيم اللقاء، الذي يعكس الحرص المشترك على تعزيز التعاون الاقتصادي وفتح آفاق جديدة للشراكة والاستثمار وتبادل الخبرات.

وأشار العلاونة إلى الدور المهم الذي تضطلع به شركة المدن الصناعية في دعم البيئة الاستثمارية، من خلال تطوير مدن صناعية متكاملة توفر بنية تحتية حديثة وحوافز جاذبة، ما يجعلها منصة مثالية للاستثمار الصناعي ومواكبة لأهداف رؤية التحديث الاقتصادي.

وأكد العلاونة دعم الجمعية المتواصل لجهود تعزيز البيئة الاستثمارية وتحفيز النمو الصناعي، بما ينعكس إيجابًا على الاقتصاد الوطني وتنافسيته إقليميًا ودوليًا، مشيرًا إلى دور الجمعية كمُنصة فاعلة تمثل مصالح قطاعات اقتصادية متنوعة، لا سيما القطاع الصناعي الذي يضم عشرة قطاعات صناعية متخصصة يشارك فيها نخبة من رجال الأعمال في المملكة، متطلعًا إلى المزيد من التعاون بين رجال الأعمال في البلدين، والسعي نحو توقيع مذكرات تفاهم تُرسّخ هذا التعاون وتدعم المشاريع المشتركة.

من جانبه، أكد مدير عام ورئيس وفد الوكالة العقارية الصناعية التونسية قيس الماجري أن هذه الزيارة تمثل خطوة مهمة نحو تعزيز الشراكة الاقتصادية بين تونس والأردن، وفتح آفاق جديدة للاستثمار الصناعي، لا سيما في ظل ما تتمتع به المدن الصناعية الأردنية من بنية تحتية متطورة وحوافز مشجعة.

وثمّن الماجري جهود جمعية رجال الأعمال الأردنيين في دعم بيئة الأعمال وتعزيز فرص التعاون المشترك، مشيرًا أن الوكالة العقارية الصناعية في تونس تتطلع إلى توسيع مجالات التعاون وتبادل الخبرات مع نظيراتها في الأردن، بما يسهم في إقامة مشاريع صناعية وعقارية مشتركة تخدم المصالح الاقتصادية للبلدين الشقيقين.

جمعية رجال الأعمال الأردنيين Jordanian Businessmen Association



أكد نائب رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين محمد بهجت البلبيسي ان ارتفاع القيمة السوقية لبورصة عمان وعودة الرقم القياسي إلى مستوى الثلاثة آلاف نقطة بعد غياب زاد عن 17 عاما، جاء نتيجة لعدة عوامل أبرزها القرارات الحكومية الأخيرة.

وكان مجلس الوزراء، قرر أخيرا إعفاء الصناديق الاستثمارية المشتركة من ضريبة الدخل كشخصية اعتبارية، وتمديد أوقات التداول في سوق عمان المالي، إضافة الى تبسيط إجراءات التداول وتعزيز الشفافية، وأضاف البلبيسي لوكالة الأنباء الأردنية (بترا) إن الأداء المميز لشركات التعدين والبنوك، إضافة الى توقعات المستثمرين المتفائلة بمزيد من التحسن في نتائج الربع الثالث، ولجوء البعض للتحوط من الانخفاض القادم على أسعار الفائدة، اسهم كذلك بهذا الارتفاع.

وقال البلبيسي إن عمولات التداول لا تزال مرتفعة مقارنة مع أسواق المنطقة ولا بد من تخفيضها من خلال تخفيض حصة مؤسسات سوق رأس المال بنفس النسبة التي خفضت من حصة شركات الوساطة، فضلا عن ان القرار الأهم والذي يشكر عليه ديوان التشريع بعدم خضوع أرباح صناديق الاستثمار المشترك للضريبة، ولكن لم تظهر نتائجه بعد لعدم وجود مثل هذه الصناديق بعد.

ودعا البلبيسي الى ضرورة شمول محافظ البنوك وشركات التأمين والشركات بشكل عام بالإعفاء من الضريبة على أرباحها الرأسمالية الناتجة عن التداول، مشيرا الى ان هذه المحافظ هي الأكبر والأكثر سيولة وهي المحرك الأكبر القادر على إنعاش السوق وخلق السيولة.

وأوضح ان تلك المحافظ اختفت وتم تسييلها أو تخفيض أحجامها منذ تعديل قانون ضريبة الدخل وإخضاعها للضريبة، مشددا على اثر ذلك الإعفاء على إعادة الزخم في سوق عمان المالي بشكل كبير ويعيد الألق والأحجام التي شهدناها في مطلع هذا القرن، فضلا عن الانعكاس الذي سيحدثه على تعويض وزيادة الإيرادات الضريبية بشكل غير مباشر من خلال خلق المزيد من الاستثمارات والمشاريع الجديدة.

"رجال الأعمال" تبحث تأسيس مجلس أعمال أردني - فلبيني قبل نهاية العام

2025/09/24



بحث رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين الأسبق، حمدي الطباع، مع السفير الفلبيني لدى المملكة، سانتوس ولفريدو، في مقر السفارة، سبل تعزيز آفاق التعاون المشترك بين الأردن والفلبين في المجالات الاقتصادية والاستثمارية، بما يسهم في دعم وتطوير العلاقات الثنائية بين مجتمعي الأعمال في البلدين، وذلك بحضور المدير العام للجمعية طارق حجازي.

وفي بيان صادر عن الجمعية، اليوم الأربعاء، أكد الطباع أهمية توطيد العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، مشيرًا إلى الفرص المتاحة لتعزيز التبادل التجاري والاستثماري، لاسيما في قطاعات الزراعة، والصناعات الغذائية، والخدمات اللوجستية، والتعليم، والسياحة. وأشار الطباع إلى حرص الجمعية على بناء شراكات استراتيجية مع مختلف دول آسيا، نظرًا لما لذلك من أثر إيجابي في تنويع الأسواق وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، داعيًا إلى تنظيم زيارات متبادلة لرجال الأعمال، وعقد منتديات استثمارية مشتركة لبحث فرص التعاون، إضافة إلى تأسيس مجلس أعمال أردني - فلبيني مشترك قبل نهاية العام الحالي يُعنى بتطوير العلاقات الاقتصادية بين الجانبين.

من جانبه، أعرب السفير ولفريدو عن اهتمام بلاده بتعزيز العلاقات الاقتصادية مع الأردن، مؤكدًا وجود فرص واعدة للتعاون في مجالات متعددة، ومشيدًا بدور جمعية رجال الأعمال الأردنيين في فتح قنوات التواصل بين القطاعين الخاصين في البلدين. كما رحب بتأسيس

مجلس أعمال أردني - فلبيني مشترك، لما له من أهمية في دفع آفاق التعاون الاقتصادي والاستثماري إلى مستويات متقدمة.

يذكر أن حجم التبادل التجاري بين الأردن والفلبين بلغ حوالي 13,6 مليون دولار خلال عام 2023، شكلت الصادرات منه 8,1 مليون دولار، والمستوردات 5,5 مليون دولار.



الرفاهية بانتظارك لأنك من كبار المتعاملين

آفاق جديدة تجتمعنا

pearl

Jordan Islamic Bank
A member of Al Baraka Group

جمعية رجال الأعمال الأردنيين Jordanian Businessmen Association



الطباع: خطوة إستراتيجية لتحفيز الاقتصاد

أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين الأسبق، حمدي الطباع، لجريدة "الغد" أن القرار يشكل نقطة تحول مهمة في سياسة جذب الاستثمار، ويسهم في تعزيز مكانة الأردن كمركز إقليمي جاذب وآمن للمستثمرين، خاصة في ظل المنافسة الإقليمية المتزايدة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

وبين الطباع أن ربط الجنسية والإقامة بمعايير اقتصادية واضحة مثل ضخ الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية وتشغيل الأيدي العاملة الأردنية، يعد خطوة إستراتيجية لدعم الاقتصاد الوطني وتوسيع القاعدة الإنتاجية ورفع معدلات التشغيل والنمو، ما يسهم في تحقيق أهداف رؤية التحديث الاقتصادي.

وأكد على أهمية التركيز على القطاعات الحيوية كقطاع الصناعات الدوائية والخدمات اللوجستية والتخزين، مبيناً أن هذه القطاعات تمتلك فرص نمو واعدة، وتسهم في تعزيز الأمن الغذائي والدوائي في المملكة، مشيراً إلى أن قرار منح الإقامة لغير المستثمرين عند شراء العقار سينعكس إيجاباً على القطاع العقاري، ويعزز من حركة التداول والطلب، لا سيما من قبل المغتربين والمقيمين.

وشدد الطباع على أهمية الترويج للآلية الجديدة على المستوى الدولي من خلال السفارات والملحقيات التجارية، إضافة إلى تبسيط الإجراءات البيروقراطية وتوفير نافذة استثمارية موحدة تضمن سرعة البت في الطلبات ضمن أطر زمنية واضحة.





بحث رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين الأسبق، حمدي الطباع، خلال لقائه مع السفير الجورجي لدى المملكة، السيد ارتشيل دزولياشفيلي، في مقر السفارة، سبل تأسيس مجلس أعمال أردني - جورجي مشترك بالتعاون مع جمعية الأعمال الجورجية، مطلع تشرين الثاني من هذا العام، بما يسهم في تعزيز العلاقات الاقتصادية وتنمية آفاق التعاون بين البلدين.

وفي بيان صادر عن الجمعية اليوم الثلاثاء، أكد الطباع أهمية توسيع مجالات التعاون بين مجتمع الأعمال الأردني والجورجي، مشيراً أن تأسيس المجلس المشترك سيمثل منصة فاعلة لتبادل المعلومات والخبرات، وتعزيز فرص الاستثمار والتجارة الثنائية، خصوصاً في القطاعات ذات الأولوية كقطاع السياحة والصناعات الغذائية وتبادل المنتجات الزراعية. وأضاف أن الجمعية حريصة على بناء شراكات استراتيجية مع مختلف الدول الصديقة، وتعمل باستمرار على دعم توجهات القطاع الخاص الأردني نحو أسواق جديدة وواعدة، مؤكداً أن جورجيا تُعد من الوجهات المهمة للاستثمار والتبادل التجاري في المنطقة، لما تتمتع به من موقع جغرافي متميز وفرص استثمارية متنوعة. وأشار أن تطوير حركة الطيران بين البلدين يُعد خطوة أساسية لتعزيز التعاون الاقتصادي والسياحي، مشدداً على ضرورة العمل على تيسير الربط الجوي المباشر لتسهيل تنقل رجال الأعمال وتشجيع تدفق الاستثمارات.

من جانبه، أعرب السفير دزولياشفيلي، عن ترحيبه بمقترح تأسيس مجلس الأعمال الأردني - الجورجي المشترك، مشيراً إلى اهتمام بلاده بتعزيز أطر التعاون الاقتصادي مع الأردن، ومؤكداً دعم السفارة الكامل لأي جهود تسهم في توثيق الشراكة بين مجتمع الأعمال في البلدين.

ولفت إلى ضرورة تعزيز التعاون في قطاع التعليم بين البلدين، لما له من أهمية في توسيع آفاق الشراكة في مجالات التعليم العالي، والتدريب، وتبادل الخبرات الأكاديمية، مشيراً أن نحو 2000 طالب أردني يدرسون حالياً في جورجيا، ما يعكس قوة الروابط الثقافية والتعليمية بين الشعبين.

وأكد السفير دزولياشفيلي على أهمية تنظيم فعاليات اقتصادية مشتركة وتبادل الوفود بين الجانبين، لما لذلك من دور في تعزيز التواصل المباشر بين رجال الأعمال، إلى جانب العمل على تهيئة البيئة المناسبة لإقامة مشروعات استثمارية مشتركة تخدم المصالح المتبادلة.



ومن الجدير ذكره أن حجم التبادل التجاري بين الأردن وجورجيا بلغ حوالي 31 مليون دولار خلال عام 2023، مقارنة مع 8/3 مليون دولار في عام 2022. وحضر اللقاء من أعضاء مجلس الإدارة المهندس عبدالرحيم البقاعي، أيمن علاونة، والمدير العام طارق حجازي



شركة الكربونات الأردنية
Jordan Carbonate Company



انتاج كافة انواع
بودرة كربونات
الكالسيوم

أحدث مصانع العالم لانتاج كربونات
الكالسيوم الطبيعي و المعالج

Producers Of Various Grades Of Calcium Carbonate (Fillers)



Tel +962 6 5665517 | Fax +962 6 5664668 / 5679485 | P.O.Box 1059 Amman 11118 Jordan

sales@jordancarbonate.com | www.jordancarbonate.com

It all started back in 1979 when the first calcium carbonate (calcite) powder production started at Jordan Carbonate in the Middle East. The company started its operations to serve initially the regional paint and coatings market where manufacturers used to import from Europe and Asia. The management philosophy has been always focusing to adopt the latest grinding and mining technology managed by industry leaders and an innovative team that is thriving to diversify our customers' options when it comes to sustainable production. Three generations later led by the family, Jordan Carbonate continues to carry the legacy of the founder to provide world-class service and products to customers in the region.

تأسست شركة الكربونات الاردنية عام 1979، وتحولت الشركة على مر السنين الى شركة وطنية لاستغلال المواد الخام المحلية وتوفير فرص العمل للعمالة المحلية وتوفير العملات الصعبة نتيجة لزيادة الصادرات.

تختص شركة الكربونات الاردنية في مجال تعدين وصناعة وتصدير كربونات الكالسيوم بأعلى مواصفات الجودة والنقاوة والدقة في التسليم، حيث يتم انتاج أصناف مختلفة من بودرة كربونات الكالسيوم الطبيعي والمعالج تناسب الصناعات المتعددة وحسب حاجاتها. تقوم الشركة بتصدير ٨٠٪ من إنتاجها لأكثر من ٣٥ دولة حول العالم من ضمنها كافة الدول العربية إضافة الى بلدان في جنوب شرق اسيا وشرق وغرب أفريقيا وبعض الشحات الى اوروبا.



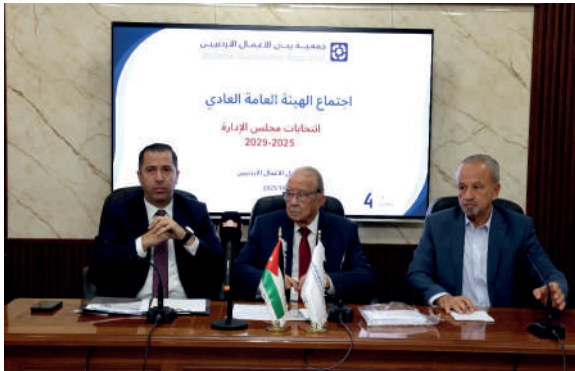
أختارت الهيئة الإدارية الجديدة لجمعية رجال الأعمال الأردنيين، خلال اجتماعها الأول الذي عقدته مساء أمس بعد فوزها بالتزكية، أيمن العلانة رئيسا للجمعية للدورة 2025-2029. كما اختارت أسامه أمسيح نائبا للرئيس، والمهندس عبدالرحمن أبو طير أمينا للسفر، والدكتور بشار الزعبي أمينا للصندوق، وورامي الصاحب وبهجت حمدان وصالح الدين البيطار وحسن الطباع والدكتور محمود فريحات أعضاء بمجلس الإدارة. وأكد العلانة خلال الاجتماع التزام المجلس الجديد بمواصلة تعزيز دور الجمعية في دعم بيئة الاستثمار، وتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والانفتاح على الأسواق الخارجية.

وأشار أن الجمعية، تقف أمام مرحلة جديدة لتعزيز دورها كمنصة فاعلة في دعم التنمية الاقتصادية والاستثمارية، من خلال توسيع آفاق التعاون مع الشركاء على المستويين المحلي والدولي، ومواكبة التحولات العالمية في مجالات الاقتصاد الرقمي، والطاقة، والاستدامة، بما يسهم في تحقيق أهداف رؤية التحديث الاقتصادي وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني. بدوره، أشار الرئيس السابق للجمعية حمدي الطباع، أن الجمعية ومنذ تأسيسها قبل 40 عاما، سعت على الدوام القيام بدورها كمنبر اقتصادي يعكس طموحات الأردن المستقبلية، ودعم الاقتصاد الوطني والترويج لبيئة الأعمال والاستثمار بالمملكة.

وبين أن الجمعية عملت على التشبيك مع مختلف مؤسسات القطاع الخاص العربية والأجنبية

من خلال مجالس أعمال مشتركة بهدف توطيد علاقات المملكة الاقتصادية مع مختلف دول العالم، علاوة على إطلاق العديد من المبادرات والتي كان آخرها تأسيس الشركة الوطنية العربية للتأمين.

وكانت الهيئة العامة للجمعية قد عقدت اجتماعا عاديا لها لاختيار مجلس إدارة جديد للجمعية، والذي أفضى لفوز المترشحين بالتزكية.





بحثت جمعية رجال الأعمال الأردنيين، وملتقى الأعمال "الفلسطيني - الأردني"، تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين الأردن وفلسطين. وبحسب بيان للجمعية، اليوم الأحد، تم خلال اللقاء بحث سبل تطوير العلاقات التجارية، وتشجيع إقامة المشاريع المشتركة، ومناقشة الفرص الاستثمارية المتاحة، بما يسهم في دعم النمو الاقتصادي وإيجاد فرص عمل جديدة. وأكد رئيس الجمعية أيمن العللونة، أهمية تطوير بيئة الأعمال بما يخدم مصالح رجال الأعمال والمستثمرين من كلا الطرفين، ويعزز التكامل الاقتصادي لدعم دولة فلسطين الشقيقة، مشيراً إلى أن القطاع الخاص يقف خلف جلالة الملك عبدالله الثاني، في دعم صمود الشعب الفلسطيني. وأشار إلى أهمية تعزيز التعاون الاقتصادي المشترك وفتح آفاق جديدة للاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية، مؤكداً أن الجمعية تسعى إلى التعاون المشترك في النشاطات والقطاعات الاقتصادية كافة. من جانبه، أكد رئيس الملتقى المهندس نظمي عتمة، أهمية تعزيز الشراكة الاقتصادية لدعم دولة فلسطين، ووضع آليات لرفع حجم التبادل التجاري بين البلدين، وتوسيع آفاق التعاون التجاري والاستثماري بين رجال الأعمال من الجانبين، مشدداً على ضرورة العمل لدعم صمود الشعب الفلسطيني. وأشاد بدور الجمعية في دعم المشاريع المشتركة وتسهيل تبادل الخبرات والخدمات، بما يسهم في تعزيز التكامل الاقتصادي وإيجاد فرص عمل جديدة، ودفع عجلة التنمية المستدامة في الاقتصاد الوطني.



نظمت جمعية رجال الأعمال الأردنيين بالتعاون مع الجمعية العلمية الملكية ونادي الاقتصاد الدائري (CEC) الأردن، ورشة عمل بعنوان "الاقتصاد الدائري: النموذج الاقتصادي الرابع في السوق لقادة الأعمال"، بهدف تعزيز الوعي بمفهوم الاقتصاد الدائري ودوره في دعم النمو المستدام ورفع تنافسية بيئة الأعمال.

وبحسب بيان الجمعية اليوم الاثنين، أكد رئيسها أيمن العلاونة، أن التعاون بين المؤسسات العلمية والقطاع الخاص يشكل نموذجاً فاعلاً لدعم الاقتصاد الوطني، مشيراً إلى أن تبني مبادئ الاقتصاد الأخضر والدائري يسهم في خلق فرص استثمارية جديدة وتعزيز الابتكار والاستدامة.

وأضاف أن الاقتصاد الأخضر يحفز نمو المشاريع الاستثمارية، ويشجع القطاع الخاص على تبني نماذج أعمال مستدامة تقلل التكاليف التشغيلية، وتجذب الاستثمارات الأجنبية، وتطور الصناعات الخضراء، بما يدعم أهداف رؤية التحديث الاقتصادي في الأردن ويحقق فرص عمل ونمو اقتصاديا شاملا وأمنًا غذائيا ومائيا مستداما.

من جانبه، أوضح مدير مركز المياه والبيئة والتغيير المناخي في الجمعية العلمية الملكية الدكتور مؤيد السيد، أن الاقتصاد الدائري يسهم في تقليل الهدر وإعادة استخدام الموارد، مؤكداً أن الاقتصاد الأخضر يعزز التنمية المستدامة والابتكار، وأن التعاون بين القطاعين العام والخاص يطور سياسات فعالة لإدارة الموارد والطاقة والمياه.

وقدم مؤسس نادي الاقتصاد الدائري في الأردن وممثل إقليمي لنادي الاقتصاد الدائري العالمي وخبير رئيس في الاستدامة والاقتصاد الدائري في الجمعية العلمية الملكية المهندس عمر الصالح، عرضاً تقديمياً عن الاقتصاد الدائري ودوره في دعم النمو المستدام للقطاعات الاقتصادية، ورفع التنافسية في بيئة الأعمال المحلية.





مجموعة مجوهرات إمسيح

إرث من الذهب والابتكار . . .

منذ عام ١٩٥٧، حين انطلقت الحكاية من ورشة صغيرة في وسط البلد، بدأت إمسيح بصياغة مسيرة صنعت مكانتها اليوم كواحدة من أعرق وأبرز علامات المجوهرات في الأردن. كانت البداية متواضعة، لكنها ارتكزت على شغف كبير بالحرفة ورؤية واضحة نحو التميز. ومع مرور العقود، تحولت إمسيح من اسم عائلي صغير إلى وجهة متكاملة لعشاق الذهب والمجوهرات، مع حفاظها الدائم على جودة لا تُنافس وثقة تتوارثها الأجيال.

واصل هذا الإرث تطوره بخطوات ثابتة، حتى أصبحت إمسيح اليوم علامة رائدة تمتد من عمان إلى أهم المراكز التجارية الإقليمية. تمتلك المجموعة ٦ فروع تجزئة داخل الأردن، وتدير أول مصفاة ذهب خاصة في البلاد، إضافة إلى توسعها في قطاع العملة عبر مكاتبها في إسطنبول ودبي، ما جعلها لاعباً أساسياً في سوق الذهب الإقليمي.

ولم تتوقف مسيرة إمسيح عند حدود الصياغة التقليدية، بل تبنت الابتكار كنهج مستقبلي. ففي أبريل ٢٠٢٥، أطلقت المجموعة تطبيق "Imseeh Invest" الذي يتيح للمستخدمين الاستثمار في الذهب والفضة بسهولة، وبخيارات متعددة من الأوزان، مع خدمة التخزين المجاني داخل مستودعات إمسيح. خطوة عززت رؤية الشركة نحو دمج الخبرة العريقة بالتقنيات الحديثة، ووضعة الاستثمار بالمعادن الثمينة في متناول الجميع.

وفي يونيو ٢٠٢٥، كشفت إمسيح عن هويتها الجديدة التي تعكس روح العلامة وتوجهاتها المستقبلية، تزامناً مع إطلاق مجموعة I'M؛ مجموعة تمزج بين الفخامة والحداثة، وتجسد مفهوم الهوية الفردية لكل امرأة. وقد اختارت إمسيح النجمة دانييلا رحمة سفيرة لهذه المجموعة، لما تمثله من أناقة وحضور يشبه الروح الجديدة للعلامة.

اليوم، وبعد ما يقارب سبعة عقود من العمل المتواصل، تواصل مجموعة مجوهرات إمسيح رحلتها بثقة، بقيادة رؤيتها التي تجمع بين إرث الماضي وطموح المستقبل، لتبقى الذهب الذي لا يبهت... والحكاية التي لا تنتهي





أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أيمن العلونة، لوكالة الأنباء الأردنية "بترا" إن خطاب العرش السامي الذي ألقاه جلالة الملك عبدالله الثاني رسم ملامح المرحلة المقبلة، مؤكداً أهمية تعزيز التنسيق بين مؤسسات الدولة لدعم النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وقال العلونة أن قانون الموازنة العامة يُعد من أبرز التشريعات المنتظرة في الدورة البرلمانية الحالية، مبيّناً أن المرحلة المقبلة تتطلب تعاوناً وثيقاً بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لإقرار تشريعات تضمن الاستقرار المالي والاقتصادي، وتعزز بيئة الاستثمار وتحفز النمو الإنتاجي.

وأشار إلى أن القطاع الخاص يعوّل على مجلس الأمة والحكومة في صياغة سياسات مالية متوازنة تراعي العدالة الضريبية وتدعم النمو الاقتصادي، مشدداً على أن تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص يُمثل ركيزة أساسية لتحقيق أهداف رؤية التحديث الاقتصادي، التي تُعد خارطة طريق شاملة للنهوض بالاقتصاد الوطني وجذب الاستثمارات وتوفير فرص العمل المستدام

وزير الصناعة يدعو رجال الأعمال والمستثمرين الأتراك للاستفادة من الفرص الأردنية

2025/10/28



دعا وزير الصناعة والتجارة والتموين المهندس يعرب القضاة، رجال الأعمال والمستثمرين الأتراك للاستفادة من الفرص الاقتصادية المتعددة والمزايا والحوافز المتاحة في المملكة. جاء ذلك خلال لقاء الطاولة المستديرة الذي عقد في الوزارة، على هامش انعقاد اجتماعات الدورة الأولى للجنة الاقتصادية الأردنية التركية المشتركة برئاسة القضاة ووزير التجارة التركي الدكتور عمر بولات، بحضور الأمين العامة لوزارة الصناعة والتجارة والتموين دانا الزعبي، ورجال أعمال ومسؤولين من الأردن وتركيا.

وبحث المجتمعون أهمية العمل لزيادة مجالات التعاون الاقتصادي بين البلدين خلال الفترة المقبلة، خاصة زيادة حجم التجارة البينية وإقامة الاستثمارات التي تخدم المصالح المشتركة. كما بحثوا عدداً من الموضوعات التي من شأنها تحفيز التعاون الاقتصادي بين البلدين وحركة التجارة، بما في ذلك تجارة الترانزيت في الاتجاهين من خلال الأراضي السورية.





أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أيمن العلاونة، أن تركيا تعد شريكا تجاريا مهما للأردن إذ شهدت العلاقات الاقتصادية بين البلدين تطورا ملحوظا خلال السنوات الماضية.

وقال خلال لقاء لمجلس الأعمال الأردني التركي، في عمان اليوم الثلاثاء، الذي نظّمته الجمعية بالشراكة مع مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التركية، إن البلدين يسعيان لتوسيع مجالات التعاون بقطاعات اقتصادية حيوية تشمل التجارة والصناعة والسياحة والطاقة والتكنولوجيا والخدمات اللوجستية، بما يعزز التعاون الاقتصادي المشترك. وأضاف أن التعاون الاقتصادي بين الأردن وتركيا يتميز بالتكامل الذي يعكس قوة وعمق الشراكة الاستراتيجية القائمة، إذ تسعى المؤسسات والشركات في الجانبين إلى استكشاف فرص جديدة للاستثمار المشترك، ما يسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة.

وذكر أن مستوردات المملكة من تركيا منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية آب الماضي بلغت نحو 397 مليون دينار، مقابل 367 مليوناً لنفس الفترة من العام الماضي، بينما سجلت الصادرات الأردنية نمواً بنسبة 25/9 بالمائة، إذ بلغت 66 مليون دينار، مقابل نحو 53 مليوناً لنفس الفترة عام 2024.

وبين أن المجلس يشكل منصة حيوية لدعم وتعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين، إذ يسهم في تسهيل الحوار بين رجال الأعمال، وتذليل العقبات التي قد تواجه التعاون المشترك، وتشجيع الاستثمارات التي تدعم مسيرة التنمية الاقتصادية في كلا البلدين.



وأوضح العلاونة أن المجلس يولي اهتماما متزايدا بالقطاعات الواعدة، لا سيما الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الرقمي، لما تمثله من فرص حقيقية لتحقيق نمو اقتصادي متوازن ومستدام، مشيرا إلى أن مجتمع الأعمال الأردني يتطلع إلى فتح قنوات جديدة للتعاون التجاري والاستثماري، والعمل المشترك بين البلدين. من جانبه، أكد رئيس الجانب الأردني في

مجلس الأعمال الأردني التركي، المهندس يسري طهوب، أن المجلس جسد منذ تأسيسه أنموذجا رائدا نحو توطيد جسور التواصل بين مجتمعي الأعمال في البلدين، في ظل تسارع التحولات الاقتصادية العالمية، التي تجعل من تعزيز الشراكات الإقليمية خيارا استراتيجيا وأولوية لا يمكن الاستغناء عنها.

وبين أن المجلس أسهم في فتح آفاق جديدة للتعاون التجاري والاستثماري، وتوسيع حجم التبادل التجاري بين الأردن وتركيا، الذي تجاوز مليار دولار العام الماضي، علاوة على دعم الجهود الرامية لبناء إطار اقتصادي جديد بين البلدين، بما يتوافق مع التوجهات الوطنية لتعزيز الانفتاح الاقتصادي واستقطاب الاستثمارات.

وقال طهوب إن المجلس يركز على تعزيز الحوافز الاستثمارية وجذب المشاريع الاستثمارية التركية التي تشجع تبادل الفرص وتنفيذ مشاريع مشتركة في قطاعات استراتيجية واعدة، مثل الصناعة والسياحة العلاجية والطاقة والتعدين، لما تتمتع به هذه القطاعات من إمكانيات كبيرة للتكامل والتعاون المشترك.

من جانبه، أشار رئيس جمعية الأعمال التركية الأردنية، سليم الدادا، إلى أن الأردن يبرز كوجهة آمنة ومستقرة وواعدة للاستثمار في الشرق الأوسط، بفعل موقعه الاستراتيجي وتوفر الأيدي العاملة الماهرة ووجود اتفاقيات التجارة الحرة التي تتيح الوصول إلى أكثر من 1/5 مليار مستهلك.

ولفت إلى أن بيئة الاستثمار بالمملكة تدعم وتشجع ريادة الأعمال والابتكار والنمو الصناعي لوجود لوائح تنظيمية واضحة، وإجراءات شفافة، وحوافز حكومية، مؤكدا توفر إمكانيات كبيرة للمستثمرين الأتراك الذين يبحثون عن التوسع والشراكات المستدامة ولا سيما بقطاعات الطاقة المتجددة، والأدوية والرعاية الصحية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات اللوجستية والبناء والسياحة.

وأكد الدادا، أن الجمعية تتطلع إلى مستقبل تتعاون فيه الشركات الأردنية والتركية، ليس فقط في التجارة، بل في التكنولوجيا والتعليم والسياحة والابتكار لإقامة مشروعات تخدم مصالح البلدين الاقتصادية.



وقال عضو مجلس إدارة العلاقات الاقتصادية الخارجية التركي (DEIK)، اورهان ايدن، إن الشركات التركية أنجزت العديد من مشاريع ناجحة في مختلف القطاعات داخل الاردن، ما يعكس عمق العلاقات الاقتصادية بين البلدين وحرص الجانبين على تعزيز التعاون الثنائي في المجالات الاستثمارية والتجارية.

وأكد ايدن أهمية العمل المشترك للارتقاء بالعلاقات الأردنية-التركية إلى مستويات أعلى من الشراكة والتكامل، بما يسهم في توفير فرص جديدة للتعاون المشترك، وتبادل الخبرات، وتنفيذ مشاريع تنموية تخدم مصالح الشعبين الصديقين.

وأشار إلى حرص المجلس على توسيع آفاق التعاون الاقتصادي بين البلدين، من خلال تشجيع الاستثمارات المتبادلة، وتسهيل التواصل بين رجال الأعمال، ودعم المبادرات التي تسهم في استدامة النمو الاقتصادي في كلا البلدين.

وقال رئيس الجانب التركي في مجلس الأعمال الأردني التركي، ليفينت بيرانت، إن المجلس يسعى إلى تقوية جسور العلاقات المشتركة بين البلدين، انطلاقاً من ما يجمعهما من علاقات متميزة وتعاون بناء في مختلف المجالات، وحرصهما المشترك على دعم الاستقرار والتنمية في المنطقة.

وأشار إلى أن حجم الاستثمار التجاري بين الأردن وتركيا بلغ نحو 1,5 مليار دولار، مؤكداً أهمية إعادة تفعيل الاتفاقيات التجارية بين البلدين بما يسهم في تنمية العلاقات بين الشركات الأردنية والتركية، وتحقيق المزيد من الشراكات الاقتصادية الناجحة.

وأكد أن تعزيز العلاقات الثنائية يمثل رؤية استراتيجية وهدفاً أساسياً للمملكة، خاصة في ظل ما تتمتع به من بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة، مدعومة بتشريعات وقوانين استثمارية حديثة ومحفزة.

ودعا إلى استفادة الشركات التركية من الفرص المتاحة في السوق الأردني، مشيراً إلى أن من بين الأهداف المستقبلية العمل على إنشاء منطقة تجارية تركية داخل الأردن، بما يعزز التعاون الاقتصادي ويتيح منصة فاعلة لزيادة حجم التبادل التجاري بين الجانبين. وقال مدير عام جمعية رجال الأعمال الأردنيين طارق حجازي، إن انعقاد مجلس الأعمال الأردني التركي للمرة الثانية يعكس الحرص على أهمية دعم وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين. وشدد حجازي على ضرورة وضع برنامج عمل مشترك وفاعل لهذا المجلس، مشيراً إلى أن حجم الاستثمارات ما يزال دون مستوى الطموحات وحجم مجلس الأعمال الأردني التركي الذي تأسس في العام 1994. وخلال اللقاء عرضت وزارة الاستثمار المشاريع والفرص الاستثمارية المتاحة بالمملكة والمزايا والحوافز التي يقدمها القانون للمستثمرين، فيما عرضت شركة المدن الصناعية وشركة تطوير العقبة وشركة المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والتنمية مزايا وحوافز الاستثمار بالمملكة.



الشركة الأردنية البريطانية للصناعات الكهربائية

شركة متخصصة بصناعة العدادات الذكية وأنظمة القراءة التابعة لها وعدادات مسبقة الدفع خبرة أكثر من 15 سنة بشراكة مع الشركة البريطانية KIGG ومتخصصة بأنظمة الطاقة المتجددة وأنظمة توفير الطاقة ومتخصصين بتأسيس المصانع للطاقة الذكية والاستشارات الطاقة و الهندسة



+962 65810757



www.jbmeters.com



sales@jbmeters.com



أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أيمن العلوانة لوكالة الأنباء الأردنية "بترا"، أن حزمة المشروعات التي أعلنت عنها الحكومة في العاصمة، تعكس توجهها جادا نحو تعميق الشراكة بين القطاعين العام والخاص ضمن إطار رؤية التحديث الاقتصادي وتشير إلى مرحلة جديدة من التخطيط الاستثماري طويل الأمد في المملكة. وأشار إلى أن هذه المشاريع التي تتوزع على قطاعات البنية التحتية والمياه والتعليم والخدمات العامة تمثل ترجمة عملية لأولويات النمو المستدام وتحسين جودة الحياة في العاصمة، فضلا عن دورها في تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي وخلق فرص عمل جديدة للشباب الأردني.

وبين أن تنفيذ مشروع جسر المدينة الطبية يمثل نقلة نوعية في منظومة النقل والخدمات اللوجستية في عمان، بما يسهم في تخفيف الازدحام المروري وتعزيز الربط بين مناطق العاصمة، فيما تشكل مشاريع إعادة تأهيل شبكات المياه وإنشاء محطة معالجة المياه الصناعية دعما مباشرا لجهود الأمن المائي والإدارة المستدامة للموارد.

وأشار إلى أن المشروعات التعليمية وإنشاء المسالخ الحديث تعكس حرص الحكومة على تحسين مستوى الخدمات العامة وفق أعلى المعايير بالشراكة مع القطاع الخاص الذي يمتلك الخبرات والقدرات الفنية والمالية اللازمة لإنجاز مثل هذه المشاريع الحيوية.

وأوضح أهمية تنشيط القطاع السياحي في العاصمة عمان من خلال مشاريع نوعية تسهم في إبراز الوجه الحضاري والتاريخي للمدينة، مشيدا بتوجه الحكومة نحو تدشين مشروع تلفريك جبل القلعة كإضافة سياحية مميزة من شأنها تعزيز الحركة السياحية الداخلية والخارجية وتحفيز الاستثمارات في قطاعات الضيافة والخدمات والسياحة الثقافية.

وأكد العلوانة أن مجتمع الأعمال ينظر بإيجابية إلى توجه الحكومة لتفعيل أدوات الشراكة الحقيقية بين القطاعين، مبينا أن هذه المشروعات تمثل أنموذجا واقعيا لتجسيد أهداف رؤية التحديث الاقتصادي، داعيا إلى استمرار العمل بروح الشراكة والتكامل بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود.



وقعت جمعية رجال الأعمال الأردنيين وجمعية الأعمال الجورجية اليوم الاحد، اتفاقية تأسيس مجلس الأعمال "الأردني - الجورجي" المشترك، بحضور سفير جمهورية جورجيا لدى المملكة أرتشيل دزولياشفيلي.

وتهدف الاتفاقية التي وقعت في مقر جمعية رجال الأعمال الأردنيين، الى تعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية بين البلدين.

وبحسب بيان لجمعية رجال الأعمال الأردنيين، اليوم الأحد، أكد نائب

رئيسها أسامة امسيح، أن العلاقات "الأردنية- الجورجية" تشهد نموا متزايدا، مشيرا إلى أن المجلس المشترك يمثل خطوة استراتيجية لتوسيع الاستثمارات والشراكات الثنائية عبر الزيارات والفعاليات الاقتصادية، خاصة في قطاعات التكنولوجيا والطاقة المتجددة والسياحة والزراعة والتعليم.

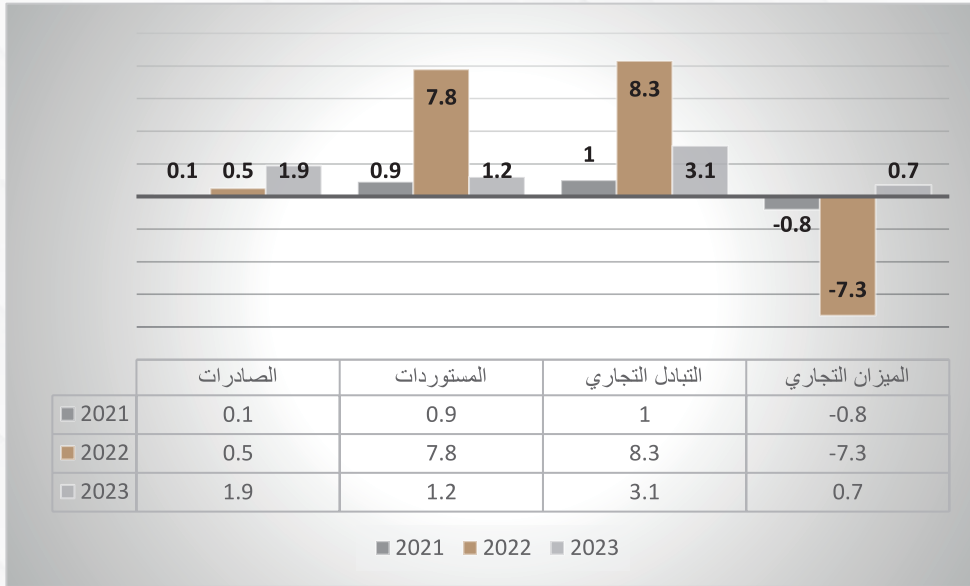
وبين أن في الأردن مشاريع استراتيجية ستسهم في تعزيز التعاون الاقتصادي مع جورجيا، لافتا إلى أهمية تطوير حركة النقل الجوي وزيادة حجم التبادل التجاري.

من جانبه، أكد السفير الجورجي أن تأسيس المجلس يعكس حرص البلدين على تطوير التعاون الاقتصادي، مشيدا ب الاستقرار الاقتصادي والبيئة الاستثمارية الجاذبة في الأردن.

بدوره، أوضح المدير التنفيذي لجمعية الأعمال الجورجية، ليفان فيبخفادزه، أن الجمعية تضم أكثر من 500 شركة وتسعى إلى مضاعفة حجم التبادل التجاري وتشجيع الاستثمارات المشتركة، خصوصا في مجالات الطاقة والهيدروجين والصناعة والتعدين، داعيا رجال الأعمال الأردنيين إلى الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة في جورجيا.

وعرضت وزارة الاستثمار خلال اللقاء، للمشاريع والفرص الاستثمارية المتاحة في المملكة والمزايا والحوافز التي يقدمها القانون للمستثمرين، فيما عرضت شركة المدن الصناعية وشركة تطوير العقبة وشركة المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والتنمية مزايا وحوافز الاستثمار بالمملكة.

التبادل التجاري بين الأردن وجورجيا (2021-2023)



المصدر: مركز التجارة الدولية.

أبرز الصادرات الأردنية إلى جورجيا (2023)



المواد الكيميائية
غير الغذائية

1.4 مليون دولار



المنتجات الدوائية

0.1 مليون دولار



السكر والحلويات السكرية

0.1 مليون دولار

المصدر: مركز التجارة الدولية.

أبرز المستوردات الأردنية من جورجيا (2023)



الفواكه الصالحة للأكل
والمكسرات

0.8 مليون دولار



المنتجات الكيميائية
المتنوعة

0.09 مليون دولار



الزيوت العطرية

0.04 مليون دولار

المصدر: مركز التجارة الدولية.



بحث رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، أيمن العلوانة، مع سفيرة سريلانكا لدى المملكة، بريانجيكا ويجيجوناسيكارا، سبل تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين، بما يسهم في توسيع مجالات الاستثمار والتبادل التجاري وتعزيز العلاقات الثنائية.

وفي بيان عن الجمعية اليوم الثلاثاء، أكد العلوانة، أن الجمعية تسعى إلى تفعيل مجلس الأعمال الأردني - السريلانكي المشترك مع الغرفة الوطنية لمصدري سريلانكا لتعزيز التعاون بين القطاعين الخاص في البلدين.

وأشار إلى أهمية استكشاف فرص استثمارية جديدة وفتح آفاق للشركات الاقتصادية في القطاعات الحيوية، أبرزها السياحة والطاقة والصناعات الغذائية.

وأضاف أن هذه الجهود تهدف إلى زيادة حجم التبادل التجاري بين الأردن وسريلانكا، بما يسهم في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة في كلا البلدين، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بينهما نحو 93 مليون دولار.

من جانبها، أكدت السفيرة ويجيجوناسيكارا، حرص بلادها على تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الأردن، مشيرة إلى استعداد الشركات السريلانكية للتعاون مع نظرائها الأردنيين في مختلف القطاعات الاستثمارية والتجارية.

وأوضحت أن تفعيل مجلس الأعمال الأردني-السريلانكي المشترك يمثل خطوة مهمة لتسهيل تبادل الخبرات وإقامة شركات استراتيجية تدعم نمو الأعمال وتوسع الفرص الاستثمارية بين البلدين.

وحضر اللقاء من أعضاء مجلس الإدارة نائب الرئيس أسامة أمسيح، والدكتور بشار الزعبي، وحسن الطباع، والدكتور محمود فريحات، والمدير العام طارق حجازي.





بحث رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أيمن العلاونة، مع سفير الجمهورية اليمنية لدى المملكة، الدكتور جلال فقيرة، سبل تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين، وبما يسهم في توسيع مجالات الاستثمار والتبادل التجاري، وتعزيز العلاقات الاقتصادية الثنائية، بحضور المستشار التجاري في السفارة رمزي الجعفري.

وأكد العلاونة في بيان للجمعية اليوم الأربعاء، أهمية تعزيز التعاون مع رجال الأعمال اليمنيين، مستعرضا البيئة الاستثمارية في المملكة وما تقدمه من حوافز للمستثمرين في ظل الاستقرار السياسي والاقتصادي.

وشدد على أهمية تبادل الزيارات والوفود الاقتصادية وتكثيف التواصل بين القطاعين الخاص في البلدين، وبما يتيح استكشاف المشاريع ذات الاهتمام المشترك وتعزيز التكامل الاقتصادي بين الأردن واليمن.

من جانبه، أكد فقيرة حرص بلاده على توسيع التعاون التجاري والاستثماري مع الأردن، لا سيما في قطاعات الطاقة المتجددة، والصناعات الغذائية، وتطوير مصانع الإسمنت المتضررة بشكل كبير، إضافة إلى مجالات البنية التحتية.

كما أكد تطلع بلاده للاستفادة من التجربة الأردنية في مجالات التطوير الاقتصادي وتحسين بيئة الاستثمار، مشيراً إلى أن الأردن يعد الوجهة الأولى لليمنيين في مجالات الاستثمار والتعليم والرعاية الصحية.

وتشير الإحصاءات إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ ما يقارب 113 مليون دولار خلال عام 2023، فيما بلغ حجم الاستثمارات اليمنية في السوق المالي الأردني ما يقارب 6/5 مليون دولار في الأشهر العشرة الأولى من العام الحالي، كما بلغ حجم الاستثمارات اليمنية العاملة في المدن الصناعية الأردنية، حوالي 45 مليون دينار.



جمعية رجال الأعمال الأردنيين Jordanian Businessmen Association



أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أيمن العلاونة لوكالة الأنباء الأردنية "بترا" بأن الجملة الملكية تمثل تحولاً استراتيجياً في السياسة الاقتصادية الأردنية، للوصول إلى شركات اقتصادية متكافئة، مبنياً بأنها ستفتح الأبواب مبكراً لرجال الأعمال الأردنيين في دول شرق آسيا الصاعدة بالاقتصاد العالمي، وتعطي مرونة عالية للتكيف مع المتغيرات العالمية، وتحولاً نحو الأسواق التقليدية.

وأشار إلى أن الخروج من النمط التقليدي بالاستثمار، ستوجه الأنظار للتحول نحو الاستفادة من النماذج التنموية الآسيوية في نقل خبرات التحول الرقمي في سنغافورة والتنمية الزراعية في فيتنام والتصنيع المتقدم في اليابان وتقنيات الأمن الغذائي في باكستان. وبين أنه يمكن خلق التشاركية في عدد من القطاعات الاقتصادية ذات الميزة التنافسية العالية للأردن وتعمل على تحقيق رؤية التحديث الاقتصادي من خلال استقطاب استثمارات بالطاقة المتجددة وزيادة الصادرات الزراعية، ورفع أعداد السياح القادمين للمملكة من الدول الآسيوية، وإنشاء حواضن أعمال مشتركة لنقل التكنولوجيا والمعرفة. وشدد العلاونة على ضرورة وضع آليات لترجمة نتائج الجملة الملكية إلى فرص استثمارية فعلية وشركات استراتيجية من خلال تطوير منصة استثمار في الأردن لتصبح هناك بوابة آسيوية خاصة بالمستثمرين الآسيويين، وتخصيص مناطق صناعية خاصة بالاستثمارات الآسيوية والإعلان عن حوافز مخصصة للصناعات ذات القيمة المضافة العالية الداعمة للنمو الاقتصادي.



ائتلاف سيدات الأعمال الأردني يشارك باجتماع منظمة رياديات الأعمال العالمية في أثينا

2025/11/08



شارك ائتلاف سيدات الأعمال الأردني ممثلاً برئيسته الدكتورة حنايا نحاس في الاجتماع السنوي لمنظمة رياديات الأعمال العالمية (FCEM)، الذي عُقد في العاصمة اليونانية أثينا تحت عنوان: "ثمانون عاماً من الريادة من أجل تنمية مستدامة"، وخلال فعاليات الاجتماع، تم تعيين سيدة الأعمال الأردنية تغريد النفيسي عضو مجلس الأمناء في جمعية رجال الأردنيين، مفوضة عن منطقة الشرق الأوسط في المنظمة، تقديراً لدورها الفاعل ومساهماتها في دعم وتمكين سيدات الأعمال في المنطقة. كما قام وفد الائتلاف بزيارة سفارة المملكة الأردنية الهاشمية في أثينا، حيث جرى بحث سبل تعزيز التعاون الاقتصادي بين الأردن واليونان، والتحضير لتبادل الوفود الاقتصادية بين البلدين، إلى جانب بحث فرص التعاون في مجالي السياحة والزراعة.





بحث رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أيمن العلوانة، ورئيس نقابة أصحاب شركات التخليص ونقل البضائع الدكتور ضيف الله أبو عاقولة، اليوم الأحد، آفاق التعاون الاقتصادي وتعزيز الشراكة بين الجانبين في مجالات النقل والتخليص ودعم تنافسية الاقتصاد الوطني.

وأكد العلوانة، خلال اللقاء، أهمية التعاون بين مؤسسات القطاع الخاص المختلفة لتوحيد الجهود الرامية إلى تسهيل حركة التجارة وتعزيز بيئة الأعمال في المملكة، مشيراً إلى أن الجمعية تسعى باستمرار إلى بناء جسور تواصل مع النقابات والهيئات الاقتصادية لخدمة مصالح القطاع الخاص الأردني.

وأضاف أن الجمعية تعمل على فتح آفاق أوسع للتعاون المشترك من خلال متابعة التعديلات التشريعية والقوانين ذات الصلة بالتجارة والاستثمار، وبما يساهم في تعزيز التشاركية المتبادلة بين مختلف مكونات القطاع الاقتصادي لدعم مسيرة النمو والتنمية المستدامة.

من جانبه، أكد أبو عاقولة حرص النقابة على توثيق التعاون مع الجمعية في تطوير قطاع التخليص والنقل اللوجستي ورفع كفاءته، بما يساهم في تعزيز موقع الأردن كمركز تجاري ولوجستي في المنطقة.

وأشار إلى أهمية مواصلة التنسيق المشترك لبحث التحديات التي تواجه قطاعي النقل والتخليص، والعمل على إيجاد حلول عملية تساهم في تحسين كفاءة الخدمات ودعم النمو الاقتصادي المستدام.



نظم مركز الملك عبدالله الثاني للتميز بالشراكة مع جمعية رجال الأعمال الأردنيين، مساء أمس الأحد، جلسة حوارية تشاركية تحت عنوان "دور جوائز التميز في رفع تنافسية القطاع الخاص وتحفيز الأداء المتميز"، بحضور ممثلين عن القطاع الخاص وعدد من أصحاب الأعمال.

وحسب بيان الجمعية اليوم الاثنين، أكد رئيسها أيمن العلاونة أهمية تعاون مجتمع الأعمال بالتعاون مع مركز الملك عبدالله الثاني للتميز، بما يسهم بدعم بيئة الأعمال والاستثمار بالمملكة، مبيناً أن الجمعية حريصة على تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص ونشر ثقافة التميز والجودة في المؤسسات الوطنية.

وأشار إلى أن الجمعية تؤمن بأهمية تعزيز الحوار الوطني حول السياسات الاقتصادية والتنموية بما يسهم في صياغة استراتيجيات مدروسة تعكس واقع القطاع الخاص وتوجهاته المستقبلية، مؤكداً أن ذلك يأتي ضمن جهود الجمعية لنشر ثقافة التميز والاستدامة المؤسسية، بما ينعكس إيجاباً على تطوير الأداء المؤسسي ودعم الاقتصاد الوطني وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في مسيرة التنمية الشاملة.

وأوضح العلاونة، أن الجمعية تعد اليوم منبرا فاعلا للحوار والتعاون بين القطاعين العام والخاص وتسهم في دعم رؤية التحديث الاقتصادي من خلال مشاريع وبرامج تسعى إلى تطوير بيئة الأعمال الأردنية وتضم 13 قطاعا اقتصاديا حيويا تسهم في تعزيز ريادة الأعمال، وتطوير بيئة الاستثمار وزيادة تنافسية الشركات الأردنية، ودعم مسيرة التنمية الاقتصادية المستدامة في المملكة.

من جهتها، عرضت المديرية التنفيذية للمركز المهندسة وداد قطيشات، عددا من المحاور التي تبرز دوره وجهوده في نشر ثقافة التميز المؤسسي وتعزيز التشاركية بين القطاعين العام والخاص.

وبينت ميزة ومكانة المركز كونه يحمل اسم جلالة الملك، ويرأس مجلس أمنائه سمو الأمير فيصل بن الحسين، كما أنه الجهة الوحيدة المخولة بمنح جوائز التميز في جميع القطاعات داخل الأردن ويمثل المؤسسة الأوروبية لإدارة الجودة EFQM والمعهد العالمي لإدارة الابتكار GIMI في المملكة.

ويتمتع المركز بسمعة طيبة ومصداقية عالية محليا وعالميا، ويضم قاعدة واسعة من الخبراء والمقيمين المعتمدين عربيا ودوليا، بالإضافة إلى تقديمه برامج تدريبية نوعية في مجالات التميز والابتكار.

وقالت قطيشات، إن المركز يسعى من خلال برامجه ومبادراته إلى تحفيز المؤسسات على تبني أفضل الممارسات الإدارية وتحقيق التطوير المستدام في الأداء، مشيرة إلى أن جوائز التميز تعد أداة مهمة للارتقاء بالأداء المؤسسي ووسيلة للاعتراف بالتميز، لا سيما من خلال شهادة الاعتراف بالتميز (R4E) التي تعكس التزام المؤسسات بمعايير الجودة والتميز العالمية.

وأضافت إن الأردن يعد من أوائل الدول التي أنشأت جوائز للتميز على مستوى القطاعين العام والخاص، بما يعكس حرص المملكة على تعزيز مفاهيم الكفاءة والتطوير والابتكار في الأداء المؤسسي.

وتضمنت الجلسة التي عقدت بمقر الجمعية عرض تجارب مؤسسية ناجحة للعديد من الشركات والمؤسسات من القطاعين العام والخاص.



SEVEN SEAS LOGISTIC SERVICES CO.
البحار السبعة اللوجستية

7seaslogisticsco
www.7seas-group.com

- نقل المشاريع : حجز بواخر , طائرات شحن من موانئ الصين كافة
- النقل البحري : حجز الحاويات من المستودعات او المصانع
- النقل الجوي : حجز وعمل الترتيبات اللازمة لكافة دول العالم
- النقل الجوي : الشحن من الباب الى الباب والنقل الى كافة مطارات العالم

24 عاماً من العطاء المتواصل من الاردن , الصين , العراق , سوريا نضعها بين يديك



Omran Qafesheh
+962 7 7849 0611
Email: Omran@7seas-group.com



Maen Jarrar
+962 7 7849 0607
Email: maen@7seas-group.com



Raghd Khawaja
+962 7 7849 0633
Email: raghd@7seas-group.com



The Biggest Thing is moving TIME

Um Uthaina Al-Najaf St. 7seas Building # 52 P.O.BOX : 852734 Amman 11185 Jordan



أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، أيمن العلوانة لجريدة "الغد" أن زيارة جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين إلى دول شرق آسيا، والتي بدأت من اليابان، تمثل منعطفًا جديدًا في العلاقات الاقتصادية الأردنية مع المنطقة، وتفتح آفاقًا واسعة أمام مجتمع الأعمال الأردني للاستفادة من الخبرات والتجارب اليابانية.

وأشار العلوانة إلى أن هذه الجولة تأتي في إطار تعزيز مشاريع رؤية التحديث الاقتصادي، وتعزيز مكانة الأردن كبوابة لدخول أسواق المنطقة والعالم من خلال اتفاقيات التجارة الحرة الموقعة مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة، وكبوابة استراتيجية محورية للانطلاق نحو مشاريع إعادة الإعمار في المنطقة.

وأوضح العلوانة أن الجولة الملكية تمثل منصة لتسليط الضوء على الإمكانيات الاستثمارية الكبيرة في الأردن، خاصة في مجالات التكنولوجيا الحديثة والطاقة النظيفة والابتكار، مشيرًا إلى أن تعزيز التعاون مع اليابان والدول الآسيوية الأخرى سيسهم في نقل الخبرات التقنية والإدارية، ورفع كفاءة المشاريع التنموية، وتطوير البنية التحتية الحيوية، بما يفتح المجال أمام شراكات مستدامة ويعزز دور الأردن كمحور استثماري إقليمي.

وأشار العلوانة إلى أن اللقاءات مع وكالة التعاون اليابانية (جاিকা) وهيئة التجارة الخارجية اليابانية وعدد من الشركات اليابانية، تعزز توسيع الشراكة في مجالات حيوية مثل تحلية المياه والطاقة والسياحة، إضافة إلى مشروع الناقل الوطني للمياه، الذي يعد من أبرز المشاريع التنموية في إطار رؤية التحديث الاقتصادي، مع التركيز على تعزيز فرص الاستثمار في قطاعات التكنولوجيا والطاقة المتجددة والبنية التحتية، بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الاقتصاد الوطني.

وأضاف العلوانة أن هذه الزيارة تأتي في وقت يزداد فيه الاهتمام بتنمية القطاعات الاقتصادية الواعدة واستقطاب الاستثمارات اليابانية والعالمية، بما يسهم في تعزيز التنمية المستدامة، وخلق فرص عمل جديدة، وتوسيع حجم التبادل التجاري بين الأردن والدول المستهدفة في الجولة، إضافة إلى تعزيز الشراكات في المجالات التنموية، بما يعكس التوجه الأردني نحو شراكات استراتيجية طويلة الأمد مع الدول الآسيوية الصديقة.

وزير السياحة: فرص واعدة لتعزيز الاستثمار السياحي وتوسيع الأسواق المستهدفة

2025/11/15



أكد وزير السياحة والآثار الدكتور عماد حجازين أن قطاع السياحة يشكّل أحد المحركات الرئيسية في رؤية التحديث الاقتصادي، وأن الحكومة ملتزمة بدورها في التنظيم والتمكين وتسهيل الإجراءات بما يضمن تعزيز مكانة السياحة في الاقتصاد الوطني وتوفير فرص عمل مستدامة في مختلف محافظات المملكة.

وشدّد حجازين، خلال اللقاء الذي نظّمته جمعية رجال الأعمال الأردنيين اليوم السبت، على دور الشراكة الدائمة بين القطاعين العام والخاص، والتي تُعدّ أساساً لتطوير المنتج السياحي وتوسيع القاعدة الاستثمارية، وأشار حجازين إلى أن قطاع السياحة يمتاز بقدرته على توفير فرص تنموية في جميع المحافظات دون استثناء، مؤكداً أن الأردن يمتلك مقومات طبيعية وتاريخية وحضرية وروحية تجعله بيئة مثالية لتطوير منتجات سياحية متعددة ومتنوعة.



وأوضح أن الأردن يمتلك فرصاً كبيرة للتوسع في سياحة المغامرات والسياحة البيئية والسياحة العلاجية والسياحة الريفية والسياحة الزراعية وغيرها، وقال إن الوقت قد حان للانتقال من السياحة ذات الوتيرة التقليدية إلى نموذج أكثر ابتكاراً، مشيراً إلى أن العالم يشهد طلباً متزايداً على المنتجات المتخصصة، وأن الأردن قادر على منافسة أبرز الوجهات العالمية إذا ما استثمرت مقوماته بالشكل الأمثل.

ولفت إلى أن رؤية التحديث الاقتصادي تتضمن العديد من المبادرات لدعم النهوض بالقطاع السياحي عبر محور "الأردن وجهة عالمية"، مبيّنًا أن القطاع يسهم بنحو 14% من الناتج المحلي الإجمالي، وأكد حجازين أن الأردن يملك ثروة كبيرة من السرديات التاريخية والدينية والثقافية القابلة للتحويل إلى منتجات سياحية ناجحة، مشيرًا إلى الحاجة إلى تحويل قصصنا وموروثنا وتراثنا إلى روايات سياحية معروضة بطرق حديثة تجذب الزائر وتقدم قيمة مضافة؛ فالسياحة ليست مواقع فقط، بل تجربة شاملة.

وأشار إلى وجود فرص كبيرة غير مستغلة في دول الخليج العربي والمغرب العربي، والتي يمكن الوصول إليها عبر تعزيز الربط الجوي وتكثيف الحملات الترويجية، مبيّنًا أن الأسواق العربية والإقليمية تشكّل اليوم ما نسبته 70 إلى 75 بالمئة من مجموع السياح القادمين إلى المملكة، وحول تطوير شبكات الربط الجوي، أوضح حجازين أن الأردن بحاجة إلى خطوط طيران مباشرة مع أسواق جديدة لم تُستهدف بالشكل الكافي، مشيرًا إلى عقد لقاء موسّع مع القطاع السياحي لمناقشة أولويات الاستهداف الدولي.

وأضاف أن هناك عملاً مشتركاً بين الوزارة وهيئة تنشيط السياحة لإدارة المخصصات المالية بكفاءة عالية للوصول إلى أسواق ذات عائد مرتفع. وفيما يتعلق بتسويق الأردن سياحياً في كأس العالم 2026، قال حجازين إنه تم تخصيص مبالغ مالية لتسويق الأردن خلال مشاركة المنتخب في كأس العالم لكرة القدم، وأن هناك تنسيقاً مع هيئة تنشيط السياحة حول هذا الموضوع.

وكان رئيس الجمعية أيمن العلاونة قد أشار، في بداية اللقاء، إلى أن قطاع السياحة في المملكة يعد أحد الركائز الأساسية المساهمة في نمو الاقتصاد الوطني، وقد تأثر خلال العامين الماضيين بالاضطرابات الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة.

وقال إن السياحة الأردنية استعادت نشاطها تدريجياً مع تحسّن الأوضاع في المنطقة، حيث ارتفع الدخل السياحي خلال الأشهر التسعة الماضية من العام الحالي ليصل إلى نحو 6

مليارات دولار، مسجلاً زيادة بنسبة 6/8% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. ويبيّن العلاونة أن هذا التحسن جاء مدفوعاً بحزمة من القرارات الداعمة والمبادرات التنموية التي أسهمت في تحفيز القطاع، إلى جانب تزايد الطلب على الأردن من مختلف الأسواق السياحية، ما انعكس إيجاباً على مؤشرات الأداء السياحي التي واصلت مسارها التصاعدي بثبات.



وأكد أن مجتمع الأعمال يتطلع إلى مواصلة القطاع السياحي نموه من خلال تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، باعتبارها أحد المحاور الاستراتيجية لتطوير مشاريع سياحية مبتكرة تُسهم في تحقيق أهداف رؤية التحديث الاقتصادي، عبر توظيف الاستثمارات والخبرات الفنية والإدارية لتطوير بنية تحتية سياحية متكاملة تشمل المنتجعات والفنادق والمرافق الترفيهية والثقافية.

وشدّد العلاونة على ضرورة التركيز على قطاع السياحة العلاجية لاستعادة مكانة الأردن كوجهة رائدة في المنطقة، مستفيداً من المراكز الطبية المتقدمة والخدمات الصحية عالية الجودة، فضلاً عن المقومات الدينية والتاريخية الغنية التي تجعل المملكة وجهة مميزة للزوار الدوليين.

وأشار إلى أن برامج التحفيز للاستثمار السياحي تمثل أداة محورية في دعم نمو القطاع وتعزيز تنافسيته، من خلال تقديم حوافز جاذبة للمستثمرين، وخلق فرص عمل جديدة، وتنمية الكفاءات والمهارات المحلية، بما يسهم في ترسيخ مبادئ الاستدامة الاقتصادية وزيادة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي. وبيّن العلاونة أن تعزيز جهود الترويج السياحي للمملكة وتنويع الأسواق المستهدفة يأتي ضمن المساعي الرامية إلى ترسيخ مكانة الأردن كوجهة سياحية متكاملة، قادرة على استقطاب المزيد من الزوار والاستثمارات، مؤكداً قدرة القطاع على مواصلة دوره الحيوي في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز مسيرة التنمية المستدامة.





امسيح: تسويق الفرص الاستثمارية بشكل أكثر تكاملاً مع القطاع الخاص

أكد نائب رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أسامة امسيح لجريدة "الغد" أن استهداف وزارة الاستثمار لاستقطاب استثمارات بقيمة 1/5 مليار دينار خلال العام المقبل يعد هدفا طموحا يمكن تحقيقه إذا ما تم تعزيز بيئة الاستثمار وتسويق الفرص الاستثمارية بشكل أكثر تكاملاً مع القطاع الخاص.

وأضاف أن مخصصات تسويق الفرص الاستثمارية المقدرة بنحو 2/250 مليون دينار تعد بداية جيدة، لكنها

تتطلب توظيفها ضمن خطة وطنية واضحة المعالم، مشيراً إلى أن النجاح في تحقيق هذا الهدف الطموح قابل للتحقيق إذا تم التركيز على الجودة بدلاً من الكمية في الجهود التسويقية، مع أهمية السرعة في الاستجابة والجاذبية الحقيقية للفرص الاستثمارية.

وأوضح امسيح أن الجهود يجب أن تركز على القطاعات ذات الأولوية، مع استخدام آليات تسويق ذكية منخفضة التكلفة، وتحسين بيئة الأعمال المحلية، وتوظيف الشراكات الإستراتيجية بشكل فعال، لضمان جذب الاستثمارات وتحقيق الأهداف المرجوة.

وأكد أن تحقيق مستهدفات الوزارة يحتاج إلى تعزيز الجهود الترويجية في الأسواق الإقليمية والدولية، وتكثيف التواصل مع المستثمرين الأردنيين في الخارج، إلى جانب تسهيل الإجراءات وتبسيط المسارات الإدارية للمستثمرين الجدد، بما يضمن سرعة تنفيذ المشاريع ويعزز الثقة ببيئة الاستثمار في الأردن.

وأشار امسيح إلى أن القطاع الخاص قادر على لعب دور محوري في جذب الاستثمارات، من خلال شراكات إستراتيجية مع الحكومة في مجالات التسويق والترويج وإعداد دراسات الجدوى للمشاريع الكبرى، لافتاً إلى أهمية توفير حوافز استثمارية مرنة وتحسين بيئة الأعمال من حيث التشريعات والضرائب وتوافر الأراضي والبنية التحتية.



شارك عضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين، الدكتور محمود فريجات، في جلسة الحوار الوطني حول "حماية وتعزيز حقوق الإنسان في ظل التكنولوجيا الناشئة والذكاء الاصطناعي" التي نظمتها المركز الوطني لحقوق الإنسان.

وأكد فريجات أن التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي توفر فرصاً كبيرة لدعم حقوق الإنسان، مثل تحسين التعليم، وتعزيز الرعاية الصحية، وزيادة الشفافية، وتسهيل وصول الفئات المهمشة للخدمات، ودعم حرية التعبير. ورغم الفرص، حذر فريجات من التحديات المرتبطة بالخصوصية والانبياز في الأنظمة الخوارزمية، ومخاطر المراقبة والتجسس.

وأشار فريجات إلى أن مواجهة التحديات المرتبطة بالتكنولوجيا الناشئة تتطلب تطوير قوانين وتشريعات حديثة تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي وتحمي حقوق الإنسان. وتشمل هذه الأطر ضرورة وجود آليات واضحة للشفافية في اتخاذ القرارات الخوارزمية، وضمان حق الأفراد في معرفة كيفية استخدام بياناتهم وإمكانية الاعتراض على المعالجة غير المشروعة. كما يستدعي الأمر وضع مبادئ حوكمة توازن بين الابتكار والحماية، وتلزم الشركات التكنولوجية بتطبيق معايير أخلاقية صارمة.

وأكد فريجات أن حماية حقوق الإنسان في ظل التكنولوجيا الناشئة ليست مهمة بسيطة، لكنها ضرورة ملحة لضمان ألا يتحول التقدم التقني إلى مصدر للانتهاكات. وأوضح أن الأمر

يتطلب توازناً واعياً بين الاستفادة من التقنيات الحديثة وتعزيز الابتكار، وبين وضع ضمانات قوية تصون حقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية. كما شدد على أن نجاح هذه المهمة يعتمد على تعاون الحكومات والشركات والمجتمع الدولي، إضافة إلى وعي المواطنين بحقوقهم في العصر الرقمي.



2025/11/20



بحث رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أيمن العلوانة، مع المستشار الوزاري للشؤون التجارية والاقتصادية في سفارة رومانيا لدى المملكة أوفيديو كوستيا، آفاق التعاون الاقتصادي بين البلدين الصديقين، ودور مؤسسات القطاع الخاص بهذا الخصوص.

وحسب بيان للجمعية اليوم السبت، أكد العلوانة أهمية تعزيز حجم التبادل التجاري بين الأردن ورومانيا، مشددا على ضرورة تطوير آليات التعاون المشترك وتعزيز قنوات التواصل بين ممثلي القطاع الخاص في البلدين. وأشار إلى أهمية تنظيم ملتقيات أعمال مشتركة ومعارض تجارية متخصصة، بهدف عرض المنتجات والفرص الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية، أهمها الصناعات الغذائية والأدوية والصناعات الهندسية، إلى جانب القطاعات الواعدة مثل التكنولوجيا الزراعية والخدمات اللوجستية والطاقة المتجددة.

وقال إن السوق الأردنية تشكل بوابة استراتيجية للوصول إلى أسواق المنطقة، مؤكدا استعداد الجمعية لتقديم المعلومات والدعم اللازم للشركات الرومانية الراغبة في الاستثمار أو إقامة شراكات مع نظيراتها الأردنية. ودعا العلوانة إلى تسهيل تبادل الوفود الاقتصادية وتفعيل الاتفاقيات القائمة بما يسهم في إزالة العقبات التي قد تواجه رجال الأعمال من الجانبين.

بدوره، أكد كوستيا اهتمام بلاده بتوسيع حضور الشركات الرومانية في السوق الأردنية، وتعزيز حجم التبادل التجاري بين البلدين، مؤكدا استعداد السفارة لتقديم كل أشكال الدعم لتعزيز التعاون الثنائي. وتعتبر الحبوب والحيوانات الحية والكافكاو ومحضرات الحبوب والدقيق والنشاء، أبرز مستوردات المملكة من السوق الرومانية.

وحضر اللقاء الذي عقد بمقر الجمعية، من أعضاء مجلس إدارة الجمعية الدكتور بشار الزعبي وحسن الطباع وبهجت حمدان، ومديرها العام طارق حجازي.





بحثت جمعية رجال الأعمال الأردنيين مع جامعة الحسين التقنية، آفاق التعاون بين الجامعة وقطاع الأعمال، إلى جانب استعراض برامج الجامعة وإنجازاتها، بالإضافة إلى تسليط الضوء على مشروع الوقف الجامعي الذي تعتزم الجامعة إطلاقه العام المقبل، احتفالاً بمرور عشر سنوات على تأسيسها.

وبحسب بيان للجمعية، اليوم الأحد، أكد رئيس

الجمعية أيمن العلوانة، أن رؤية الجامعة وانفتاحها على الشراكات مع مجتمع الأعمال تعزز رسالتها في التعليم التطبيقي وتمكين الشباب الأردني، مشيراً إلى أن التعاون بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص ضرورة وطنية للاستثمار في الكفاءات الشابة وربط التعليم بسوق العمل.

وأشار إلى أن الاتفاقية الموقعة بين الجامعة والجمعية تمثل نموذجاً للتعاون البناء، وتهدف إلى تطوير برامج تدريبية مشتركة، ومبادرات ريادية، ومشاريع ابتكار وتكنولوجيا تخدم الصناعات الوطنية وتعزز النمو الاقتصادي، بما يسهم في تجهيز جيل قادر على المنافسة والإبداع.

وأكد العلوانة تقدير الجمعية لجهود الجامعة في تمكين الشباب وتوفير بيئة تعليمية تطبيقية متقدمة، مشدداً على حرص الجمعية على توسيع آفاق التعاون بما ينعكس إيجاباً على مسيرة التنمية الاقتصادية والتعليمية في الأردن.

بدوره، أشاد رئيس الجامعة الدكتور إسماعيل الحنطي، بالدور البارز لجمعية رجال الأعمال الأردنيين في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز الشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي، مؤكداً أن هذه الجهود تسهم في إعداد كوادر وطنية مؤهلة تلبي احتياجات سوق العمل.

وأوضح أن جامعة الحسين التقنية تسعى منذ تأسيسها لتقديم تعليم تطبيقي نوعي يركز على المهارات العملية، مشيراً إلى خلفية الجامعة ومشروع الوقف الجامعي المزمع إطلاقه العام المقبل، الذي يهدف إلى دعم استدامة التعليم وتعزيز البحث والابتكار.

وأشار إلى أن الجامعة حققت معدلات متميزة في تشغيل الخريجين، حيث وصلت النسبة إلى 100 بالمئة من خريجي الجامعة الحاصلين على فرص عمل في مختلف المجالات، ما يعكس جودة البرامج الأكاديمية ونجاح الاستراتيجية التعليمية التي تركز على ربط المعرفة بسوق العمل.

وأكد الحنطي أن التعاون مع جمعية رجال الأعمال الأردنيين يمثل نموذجاً للشراكة الفاعلة بين التعليم والقطاع الخاص، ويتيح فرصاً لتطوير برامج تدريبية ومبادرات ابتكارية، بما يسهم في تمكين الشباب الأردني وبناء جيل قادر على المنافسة محلياً وعالمياً.

2025/11/24



أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أيمن العلوانة لوكالة الأنباء الأردنية "بترا" أن توجيهات جلالة الملك بشأن أهمية الالتزام بتنفيذ خطط البرنامج التنفيذي، تشكّل قوة دافعة نحو تعزيز معدلات الإنجاز وتسريع وتيرة العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية.

وبيّن أن تأكيد جلالة الملك على الالتزام بالبرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي يعكس حرصه على رفع وتيرة الإنجاز وتحقيق نتائج تخدم الوطن والمواطن، مشيرًا إلى أهمية أن يتضمن البرنامج التنفيذي للأعوام (2026-2029) مبادرات نوعية تُحدث أثرًا مباشرًا في حياة المواطنين وترتقي بمستوى الخدمات.

وأشار إلى تأكيد جلالة الملك بضرورة ضمان التكامل والاستمرارية بين البرنامجين التنفيذي الأول والثاني للرؤية، وبما يعزز دور رؤية التحديث الاقتصادي كخارطة طريق عابرة للحكومات تستند إلى نهج واضح في التنفيذ والمتابعة.

وقال، إن تشديد جلالة الملك على إدانة التنسيق مع القطاع الخاص يعكس الثقة الملكية بدور هذا القطاع كشريك محوري في تحقيق النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات، مؤكدًا أن التعاون المستدام بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص يشكل ركيزة أساس لنجاح رؤية التحديث الاقتصادي.

وأضاف العلوانة، إن دعوة جلالة الملك إلى بحث إنشاء شركات واستثمارات جديدة تفتح آفاقًا واسعة أمام مجتمع الأعمال، تعكس الحرص على تعزيز بيئة استثمارية محفزة وجاذبة، تقوم على التخطيط المدروس والتنفيذ الفاعل والمتابعة المستمرة.

اقتصاديون: التوجيهات الملكية خطوة حاسمة

لتعزيز البيئة الاستثمارية

2025/11/25



أكد أمين سر جمعية رجال الأعمال الأردنيين المهندس عبدالرحمن أبوطير لوكالة الأنباء الأردنية "بترا" أن التوجيه الملكي يضع حجر الأساس لنموذج استثماري جديد، حيث تتحول رحلة المستثمر من معاناة مع تعدد المراجع، إلى تجربة موحدة وميسرة تحت سقف واحد، وهذا ليس مجرد تبسيط إجراءات، بل هو إصلاح هيكلي للبيئة التشغيلية بأكملها.

وقال: إن التأكيد على توفير فرص استثمارية قابلة للتمويل يضع الأسس الصحيحة لجذب الاستثمارات الجادة، حيث يضمن للمستثمر وجود دراسات جدوى مسبقة وواضحة، ما يقلل مخاطره ويحفزه على اتخاذ قرار الاستثمار بشكل أسرع.

وأضاف أبو طير المستثمر بقطاع الطاقة الذكية: "إن التوجيهات الملكية، خاصة بحضور سمو ولي العهد، تمثل إرادة سياسية حقيقية لإحداث تغيير جذري في مناخ الاستثمار، وتضع الأردن على المسار الصحيح لتحقيق مستهدفات رؤية التحديث الاقتصادي".



أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، أيمن العلوانة، لجريدة "الغد" أن اتفاقية الأردن وسورية لفتح قنوات الاستيراد والتصدير لجميع السلع بين البلدين تمثل خطوة مهمة لتعزيز وتنشيط التبادل التجاري لتوسيع حجم التجارة الثنائية، وتوسيع أطر التعاون الاقتصادي في مختلف المجالات، بما ينعكس إيجاباً على حركة التجارة البينية ويسهم في معالجة أي تحديات تواجهها.

وأضاف العلوانة أن الاتفاقية تفتح فرصاً أوسع للقطاعين الخاص والعام في كلا البلدين، وفتح آفاق للاستثمار في مجالات الصناعة والزراعة والطاقة والنقل، بما يسهم في خلق فرص عمل جديدة ودعم النمو الاقتصادي.

وأشار العلوانة إلى أن تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي بين الأردن وسورية يمثل رافداً مهماً للتنمية المستدامة، موضحاً أن هذه الشراكة تسهم في تنمية الاقتصادين الوطنيين، وتحسين مستوى المعيشة، وخلق بيئة استثمارية جاذبة للمستثمرين المحليين والإقليميين.

وشدد على أهمية تطوير البنية التحتية التجارية وتبسيط الإجراءات اللوجستية والجمركية بين البلدين، باعتبارها عوامل أساسية لتعزيز حركة التجارة، وزيادة كفاءة نقل البضائع، وتقليل التكاليف والوقت على التجار والمستثمرين، بما يجعل التجارة البينية أكثر سلاسة وفعالية.

وأكد العلوانة أهمية تنشيط المنطقة الحرة المشتركة وزيادة جاذبيتها الاستثمارية، بالإضافة إلى تفعيل اتفاقية التجارة الحرة السابقة بما يساهم في رفع حجم التبادل التجاري بين البلدين.

وأكد العلوانة الدور الحيوي للقطاع الخاص في تعزيز التعاون الاقتصادي بين الأردن وسورية، مشيراً إلى أهمية الشراكات بين الشركات الأردنية والسورية لتنفيذ مشاريع مشتركة واستثمار الإمكانات المتاحة لتحقيق منافع اقتصادية مستدامة للطرفين.

وشدد على الدور المهم الذي يمكن أن يلعبه الأردن في إعادة إعمار سورية، وإمكانية اعتباره مركزاً إقليمياً للمشاريع الاستثمارية والتنموية، مستفيداً من موقعه الجغرافي وبنية التحتية المتطورة لدعم الاستقرار الاقتصادي والتنمية المشتركة في المنطقة، مؤكداً في الوقت ذاته على ضرورة التعاون بين القطاعين العام والخاص لتعزيز الفوائد الاقتصادية وتشجيع الاستثمارات المشتركة.

جمعية رجال الأعمال الأردنيين Jordanian Businessmen Association



أكدت جمعية رجال الأعمال الأردنيين أن العملية الأمنية النوعية التي نفذتها الأجهزة الأمنية للتعامل مع مطلوبين من حملة الفكر التكفيري، عكست مستوى عالياً من الاحترافية والقدرة على التصدي للمخاطر التي تهدد أمن المملكة واستقرارها.

وفي بيان صدر عن الجمعية اليوم الأربعاء أكدت إن ما أقدم عليه الخارجون عن القانون يمثل اعتداءً سافراً على سيادة الدولة ومحاولة خطيرة لزعزعة الأمن الوطني، مؤكدة أن هذه الممارسات اليائسة لن تنجح أمام قوة الدولة ومؤسساتها وقدرتها على فرض سيادة القانون. وشددت على أن الأردن سيبقى قوياً بعزم قيادته ووحدته شعبه وصلابة مؤسساته، وأن كل محاولات العبث بأمنه ستظل محكومة بالفشل مهما تعددت التحديات أو تغيرت الظروف.

وأكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أيمن العلوانة أن الأردن، بفضل قيادته الهاشمية وأجهزته الأمنية والعسكرية، قادر على إحباط أي محاولات تستهدف العبث بأمنه الداخلي، مشيراً إلى أن نجاح العملية الأمنية يثبت مجدداً امتلاك المملكة منظومة أمنية راسخة ووعياً مجتمعياً يرفض الفكر المتطرف ويواجهه بحزم.

وبيّن العلوانة أن أمن المملكة خط أحمر لا يُساوم عليه، وأن حماية الأردن ليست مسؤولية أمنية فقط، بل قضية وطنية تستدعي من الجميع الوقوف إلى جانب مؤسسات الدولة ودعم جهودها في مواجهة التحديات الأمنية والإقليمية. وأضاف أن الأردن لطالما كان نموذجاً في الاستقرار بفضل الالتفاف الشعبي حول الدولة والعرش الهاشمي، مؤكداً أن هذا الالتفاف يشكل السد المنيع أمام أي محاولة لجرّ البلاد نحو الفوضى أو استهداف وحدتها الوطنية. وأشار إلى أن الأردن لن يسمح بأن تكون أراضيها بيئة للتطرف أو ممراً لأي أجندات خارجية، مضيفاً أن الدولة ستتعامل بحزم مع كل من يهدد السلم المجتمعي أو يسعى لنشر الأفكار الظلامية.

وأوضح العلوانة أن العملية الأمنية الأخيرة أظهرت يقظة الأجهزة الأمنية وسرعة استجابتها وقدرتها على إحباط المخططات قبل تنفيذها، ما يعكس مستوى التنسيق العالي بين مختلف الأجهزة ويؤكد جاهزية المنظومة الأمنية في التعامل مع أي طارئ. وأشاد بجهود منتسبي الأجهزة الأمنية وتضحياتهم اليومية في حماية المواطنين وصون الاستقرار، مؤكداً أن مواظبتهم على أداء الواجب تمثل العمود الفقري لأمن البلاد ومصدر فخر لجميع الأردنيين.

كما ثمن العلوانة الدور القيادي لجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، وولي عهده الأمين الأمير الحسين بن عبدالله الثاني، حفظهما الله، في تعزيز منظومة الأمن الوطني، وتعزيز تواصل الدولة مع الشباب، ونشر خطاب وطني يعزز قيم الاعتدال وبناء الدولة الحديثة.

"المشاريع الرأسمالية في مشروع الموازنة العامة لسنة 2026: الفرص والتحديات المستقبلية"

مقال



د. عدلي قنـدح
خبير اقتصادي

تمثل موازنة عام 2026 محطة مفصلية في مسار السياسة المالية الأردنية، ليس فقط لأنها تُعيد التأكيد على مستهدفات الانضباط المالي وخفض العجز، بل لأنها تحمل - ولأول مرة منذ سنوات - زيادة ملحوظة في النفقات الرأسمالية التي تشكل ركيزة أساسية لتغيير بنية الاقتصاد وتحفيز النمو.

فارتفاع هذه النفقات بنحو 230 مليون دينار مقارنة بإعادة تقدير 2025، وتخصيص 396 مليون دينار لمشاريع رؤية التحديث الاقتصادي، يعكسان توجهاً جاداً نحو الانتقال من مرحلة

التخطيط إلى مرحلة التنفيذ الفعلي للمشاريع الكبرى ذات القيمة المضافة.

هذا التحول، رغم أهميته، يأتي في سياق اقتصادي ومالي دقيق، حيث تظل الموازنة أسيرة الجمود الهيكلي وهيمنة النفقات الجارية التي تستحوذ على ما يقرب من 88% من إجمالي النفقات. ومع ذلك، تُعدّ الزيادة في الإنفاق الاستثماري فرصة لإحداث فرق حقيقي في دينامية النمو إذا ما استثمرت بكفاءة وربطت بمؤشرات أداء واضحة.

تكتسب المشاريع الرأسمالية في الموازنة أهمية خاصة لأنها تحمل ثلاث رسائل اقتصادية أساسية: الأولى، أن الحكومة باتت تدرك أن النمو لا يتحقق من خلال الإنفاق الجاري، بل عبر الاستثمار في البنية التحتية والمشاريع الإنتاجية؛ والثانية، أن الاقتصاد الأردني بحاجة إلى قفزة تنموية تتجاوز حدود الإدارة التقليدية للمالية العامة؛ والثالثة، أن تحقيق النمو المستهدف بنسبة 2,9% في عام 2026 يتطلب تحريك محركات الاستثمار الحقيقي، خصوصاً في قطاعات المياه والطاقة والصناعة والتكنولوجيا.

ويبرز مشروع الناقل الوطني للمياه - المخصص له 60 مليون دينار - كأولوية استراتيجية لا يمكن تأجيلها، ليس فقط لضمان الأمن المائي، بل لتهيئة بيئة اقتصادية مستقرة تُشجع الاستثمار وتحد من المخاطر المستقبلية المرتبطة بندرة المياه. كما يُعدّ التوسع في التنقيب عن غاز الريشة أحد أهم المشاريع التي قد تُسهم في خفض فاتورة الطاقة وتعزيز الاستقرار النقدي وتقليل الاعتماد على مصادر خارجية مكلفة ومتقلبة.

إلى جانب ذلك، يمثل دعم البلديات بمبلغ 210 ملايين دينار خطوة تعزز العدالة التنموية، إذ تتيح للمحافظات تنفيذ مشاريع محلية قادرة على خلق فرص عمل وتحريك النشاط الاقتصادي في الأطراف، ما يوسع قاعدة النمو ويحد من التركيز الاقتصادي في العاصمة.

غير أن هذه الفرص ليست بمنأى عن التحديات. فنجاح المشاريع الرأسمالية مرهون بعدة عوامل، أهمها كفاءة التنفيذ، وضبط الكلف، والقدرة على استقطاب شراكات مع القطاع الخاص، إلى جانب توفر بيئة تشريعية مرنة وجاذبة. كما أن الاعتماد الكبير على المنح الخارجية المقدّر بـ 750 مليون دينار يضع الموازنة أمام مخاطر محتملة في حال تأخر هذه المنح أو تراجعها نتيجة الظروف الإقليمية.

كما تظل فجوة الحوكمة المالية والإدارية أحد أبرز التحديات، إذ تحتاج المشاريع الرأسمالية إلى منظومة متابعة وتقييم دورية تربط الانفاق بالنتائج، بحيث لا يتحول الإنفاق الاستثماري إلى مجرد بند رقمي دون أثر ملموس على الاقتصاد والمجتمع. ومن هنا، يصبح ربط مشاريع البنية التحتية بمؤشرات أداء تنموية - كخلق الوظائف، ورفع الإنتاجية، وتحسين جودة الخدمات - شرطاً لنجاحها واستدامتها.

ورغم ما يحيط بالمشهد من تحديات، فإن الزيادة في النفقات الرأسمالية لعام 2026 تقدم فرصة نادرة لإعادة هيكلة مسار النمو في الأردن. فهي تمثل سياسة توسعية ذات بعد تنموي، قادرة على تحفيز النشاط الاقتصادي ورفع مؤشرات التشغيل والاستثمار إن تم تنفيذها بكفاءة وشفافية. ويبقى التحدي الأكبر في تحويل هذا الإنفاق إلى نتائج ملموسة يشعر بها المواطن، وتنعكس على النمو، وتدعم الاستقرار المالي والنقدي على المدى المتوسط.

إن ما تحتاجه المشاريع الرأسمالية اليوم هو إدارة مختلفة: إدارة تؤمن بأن كل دينار يُنفق في البنية التحتية يجب أن يُترجم إلى قيمة اقتصادية واجتماعية، وأن نجاح الموازنة لا يقاس بتوازن الأرقام فقط، بل بقدرتها على إطلاق طاقات النمو، وتعزيز الإنتاجية، وخلق اقتصاد أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع المتغيرات. بهذه الروح يمكن لموازنة 2026 أن تتحول من وثيقة مالية إلى أداة فاعلة للتنمية المستقبلية التي يتطلع إليها الأردنيون.



جمعية رجال الأعمال الأردنيين Jordanian Businessmen Association



أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، أيمن العلوانة، لوكالة الانباء الأردنية "بترا" أن إطلاق مشروع مدينة عمرة يُعد من أبرز المشاريع التنموية التي يشهدها الأردن في تاريخه الحديث، لما يمثله من تحول استراتيجي في إدارة النمو السكاني ودعم المسار الاقتصادي، إضافة إلى ما يوفره من فرص واسعة أمام القطاع الخاص. وأشار العلوانة إن المشروع يرسّخ نهج التخطيط الحضري الحديث، ويجسّد رؤية الدولة في إنشاء مدن مستقبلية تعتمد على بنى تحتية ذكية واقتصاد منتج يحقق جودة حياة أفضل للمواطنين.

وبين أن المشروع لا يمثل مجرد توسع عمراني، بل يُعد محوراً تنموياً شاملاً يسهم في إيجاد فرص عمل وتنشيط قطاعات اقتصادية متعددة، من بينها الإنشاءات والنقل والخدمات والتكنولوجيا والسياحة. وقال إن المساحات الواسعة لمدينة عمرة وتنوع استخدامات أراضيها يجعل منها منصة استثمارية منظمة تُطرح لأول مرة في الأردن ضمن بيئة قانونية وتشريعية مستقرة، ما يعزز ثقة المستثمرين المحليين والأجانب ويفتح المجال أمام استثمارات نوعية.

وبيّن العلوانة أن المشروع مرشح لتوفير آلاف فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، خاصة خلال المرحلة الأولى الممتدة حتى عام 2029. بما سينعكس إيجاباً على معدلات النمو الاقتصادي وتحسين بيئة الأعمال في المملكة. وأشار إلى أهمية تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لضمان نجاح المشروع، فالتنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها دون شراكة حقيقية مع القطاع الخاص، مبيّناً أن جمعية رجال الأعمال الأردنيين ملتزمة بدعم أي خطوة تسهم في تنفيذ الرؤية الاقتصادية للأردن. وأكد أن مشروع مدينة عمرة يشكل قفزة نوعية نحو مستقبل أكثر تطوراً واستقراراً، داعياً الجهات الاقتصادية والشبابية والعلمية إلى الاستفادة من الفرص التي سيوفرها المشروع خلال السنوات المقبلة.



اقتصاديون: مراجعة حسابات الناتج المحلي الإجمالي سيعزز التصنيف الائتماني للأردن

2025/12/01



أوضح عضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين، الدكتور بشار الزعبي، لوكالة الأنباء الأردنية "بترا" أن الإعلان عن نتائج المراجعة الشاملة للحسابات القومية يشكل خطوة مهمة نحو تعزيز شفافية ودقة البيانات الاقتصادية في الأردن، ويؤكد التزام المملكة بالمعايير الدولية.

وأكد الزعبي أن إعادة تقدير الحسابات القومية وتغيير سنة الأساس إلى 2023 ساهما في رفع قيمة الناتج المحلي الإجمالي بنحو 10 بالمئة.

وبين أن هذه المراجعة ستساعد الأردن في مفاوضاته مع المقرضين والمؤسسات الدولية، لأنها تقدم صورة مالية أدق حول قوة الاقتصاد وقدرته على الوفاء بالتزاماته، ما يعزز فرص الحصول على تمويل بشروط أفضل ويقوي الموقف المالي للبلاد.

وأشار الزعبي إلى أن المراجعة الجديدة توفر إطارا أكثر شمولاً وواقعية للتخطيط الاقتصادي، إذ تمكن الحكومة والقطاع الخاص من بناء سياسات مبنية على بيانات دقيقة تشمل قطاعات غير رسمية وأنشطة اقتصادية حديثة، ما يدعم جهود النمو ويعزز فرص العمل. وقال إن توقيت الإعلان عن الأرقام المعدلة يمنح المملكة دفعة إيجابية باستقطاب الاستثمارات وتعزيز الثقة الدولية بقدراتها الاقتصادية، داعياً مختلف الجهات للاستفادة من هذه البيانات في إعداد خطط تنموية واقعية.

حلقة نقاشية حول خطة عمل

هيئة الأوراق المالية لعام 2026

2025/12/03



نظمت جمعية رجال الأعمال الأردنيين، مساء امس الأربعاء، حلقة نقاشية للحديث عن خطة عمل هيئة الأوراق المالية لعام 2026، بحضور رئيس مجلس مفوضيها عماد أبو حاتم.

وأكد أبو حاتم أن الهيئة تعمل وفق رؤية شمولية منبثقة عن رؤية التحديث الاقتصادي وتهدف إلى تطوير

السوق المالي ورفع كفاءته من خلال تحديث الأطر التشريعية وتوسيع استخدام التكنولوجيا المالية وتعزيز الرقابة الوقائية.

وحسب بيان للجمعية، اليوم الخميس، أشار أبو حاتم خلال الجلسة التي استضافتها الجمعية بمقرها، إلى الأداء الإيجابي الذي حقته بورصة عمان، والتي سجلت أفضل معدلات تداول منذ 17 عاما.

وبين أن الهيئة ستركز خلال المرحلة المقبلة على توسيع قاعدة الاستثمار، وتحسين مستوى الإفصاح، وتعزيز ثقة المستثمرين، وتطوير منتجات مالية جديدة تواكب المعايير الدولية وتلبي احتياجات السوق، لافتا لجهودها في ضوء قرار مجلس الوزراء بإصدار الأصول الافتراضية والعمل على تطوير التشريعات المنظمة لها.

وشدد أبو حاتم على أهمية الشراكة مع القطاع الخاص وتكامل الأدوار بين الجهات المعنية لدعم النمو المستدام في السوق المالي، مؤكداً أن الهيئة ماضية في تنفيذ برامج إصلاحية تعزز الشفافية والجاذبية الاستثمارية وتدعم بيئة سوق أكثر تنافسية واستقراراً.

من جانبه، أكد عضو مجلس إدارة الجمعية الدكتور بشار الزعبي إن هيئة الأوراق المالية تشكّل ركيزة أساسية للسوق المالي بالمملكة من خلال دورها في تعزيز بيئة الاستثمار وتنظيم السوق واستقطاب المستثمرين، بما يدعم النمو الاقتصادي ويعزز الثقة.

وأشار إلى الأداء الجيد الذي تشهده بورصة عمان، حيث ارتفعت القيمة السوقية منذ نهاية العام الماضي 2024 وحتى شهر آب الماضي من العام الحالي بنسبة 26,3 بالمئة، فيما نما معدل التداول اليومي بنحو 83,2 بالمئة في دلالة واضحة على عودة الثقة وفتح المجال أمام تدفقات استثمارية جديدة

وأوضح أن صلابة الاقتصاد الأردني والإصلاحات الأخيرة، مثل إعفاء صناديق الاستثمار من ضريبة أرباح الأسهم، وخفض عمولات التداول، وتمديد ساعات الجلسة، أسهمت في تعزيز تنافسية السوق وزيادة مستويات السيولة.

وأكد الدكتور الزعبي أهمية مواصلة تحديث التشريعات وتطوير البنية الرقابية والتكنولوجية، ومعالجة أوضاع الشركات المتعثرة، وتعزيز الإفصاح والحوكمة لضمان استدامة الأداء، داعياً إلى تعزيز السيولة وتحفيز البنوك وصناديق الاستثمار وتشجيع إدراج شركات جديدة وتطوير أدوات مالية حديثة تدعم كفاءة السوق.



جمعية رجال الأعمال الأردنيين Jordanian Businessmen Association



أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أيمن العلوانة، لوكالة الأنباء الأردنية "بترا" أن صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي بات اليوم نموذجاً وطنياً في الإدارة الرشيدة واستثمار المدخرات بما يخدم الاقتصاد والمجتمع على حد سواء.

وقال إن الصندوق رسّخ مكانته كأحد أهم الأذرع الاستثمارية الوطنية، مؤكداً أن مسيرته خلال الأعوام الماضية تعكس أداء متوازناً يحقق عوائد مستقرة ويحافظ على مدخرات الأردنيين ضمن منظومة حوكمة عالية.

وأضاف أن الصندوق اتخذ خلال السنوات الأخيرة خطوات استراتيجية مدروسة نحو توسيع استثماراته في المشروعات الوطنية الكبرى، لا سيما تلك التي ترتبط مباشرة بالأولويات الاقتصادية للمملكة مثل البنية التحتية، والطاقة المتجددة، والنقل، والعقارات التنموية، معتبراً أن هذه الخطوة تمثل انتقالاً نوعياً في دور الصندوق من مجرد مستثمر إلى شريك أساسي في دعم التنمية.

وأوضح أن دخول الصندوق في مشاريع استراتيجية ذات أثر اقتصادي طويل المدى لا يسهم فقط في تعزيز محفظته الاستثمارية ورفع العائد المستقبلي، بل ينعكس أيضاً على توفير فرص العمل وتحفيز النشاط الاقتصادي في ضوء ضمان استثمارية وإنجاز تلك المشاريع من قبل الحكومة، مؤكداً أن هذه التوجهات تتسق مع السياسات الوطنية الرامية إلى تحريك عجلة الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال.

وأشار العلوانة إلى أن تنوع استثمارات الصندوق وحرصه على تطبيق أعلى معايير الشفافية والإفصاح مكّناه من بناء ثقة واسعة لدى قطاع الأعمال والمواطنين، مشدداً على أن التقارير الدورية الصادرة عن الصندوق تعكس نتائج إيجابية ونمو مطرداً في مختلف المحافظ الاستثمارية. وأشار العلوانة إلى أن استمرار الصندوق في الاستثمار بالمشروعات الكبرى الوطنية، والتعاون الوثيق مع القطاع الخاص، سيعززان دوره في دعم الاقتصاد وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والمالي.





بحث رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أيمن العلاونة، خلال لقاء مع السفير المصري لدى المملكة خالد الأبيض، إعادة تفعيل مجلس الأعمال الأردني - المصري مطلع العام المقبل.

وحسب بيان للجمعية اليوم السبت، أكد العلاونة أهمية تعزيز العلاقات الاقتصادية الثنائية بين الأردن ومصر، مشيراً إلى ضرورة تطوير فرص الاستثمار المشترك في مختلف القطاعات الحيوية.

وأوضح أن هذا التعاون يُعد مفتاحاً لدعم النمو الاقتصادي وفتح آفاق جديدة للتبادل التجاري والصناعي بين البلدين، بما يعود بالنفع على مجتمعات الأعمال في كلا البلدين ويسهم في تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي.

وشدد على أهمية تفعيل مجلس الأعمال الأردني - المصري المشترك، الذي يُعتبر من أقدم المجالس وأكثرها فعالية، باعتباره منصة استراتيجية تجمع القطاع الخاص من الجانبين لتنسيق جهودهم، واستكشاف الفرص الاستثمارية وتبادل الخبرات والمعرفة.

وأكد أن المجلس سيكون أداة أساسية لتطوير شراكات استثمارية مستدامة، والاستفادة من المشاريع الكبرى في مصر وتعزيز التعاون في مجالات التجارة والصناعة والزراعة والخدمات اللوجستية.

وأشار إلى أهمية معالجة المعوقات التي تواجه حركة التجارة بين البلدين، لا سيما في مجالات الشحن والنقل، مع العمل على تخفيض تكاليف الشحن والملاحة البحرية، بما يسهم في تسهيل انسياب البضائع وتعزيز تنافسية المنتجات الأردنية في السوق المصري.

وأكد العلوانة استعداد الجمعية الكامل لتقديم الدعم وتسهيل التنسيق مع الجهات الرسمية ذات الصلة، بما يضمن إزالة أي عقبات أمام رجال الأعمال والمستثمرين، ويخلق بيئة محفزة للاستثمار والشراكات الاقتصادية بين الأردن ومصر، مع التركيز على تطوير مشاريع مشتركة تحقق قيمة مضافة للقطاع الخاص وللإقتصاد الوطني في كلا البلدين.

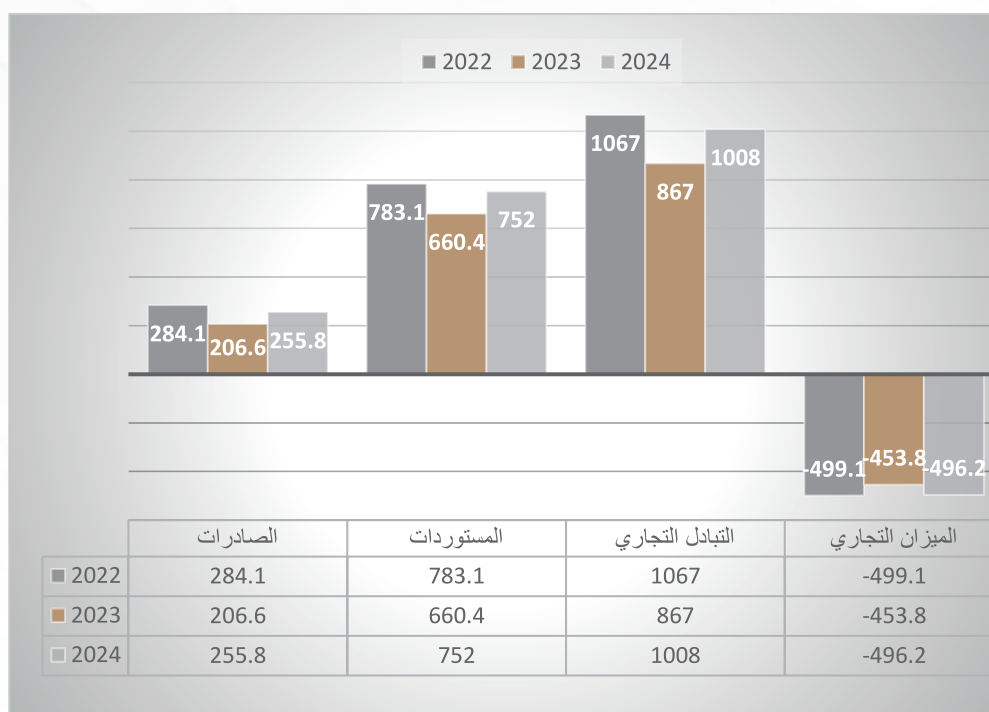
بدوره، أكد السفير المصري أن العلاقات بين الأردن ومصر راسخة ومتينة في مختلف المجالات، مشيراً إلى أن الأردن من أبرز الدول العربية التي تضم الجالية المصرية، مشدداً على أن هذا التقارب يجب أن ينعكس إيجاباً على حجم ومستوى التعاون الاقتصادي بين البلدين وتعزيز التكامل الاقتصادي.

وأضاف أن السفارة المصرية مستعدة لتقديم كل التسهيلات الممكنة لدعم حركة التجارة، لا سيما لتعزيز الصادرات الأردنية إلى السوق المصري، والعمل على معالجة أي صعوبات أو عراقيل تواجه انسياب البضائع بين البلدين.

وأعرب عن ترحيبه بتفعيل مجلس الأعمال الأردني-المصري مطلع العام المقبل، معتبراً أن هذا الإطار سيكون منصة مؤسسية مهمة تجمع بين القطاع الخاص في البلدين.

وحضر اللقاء، أعضاء مجلس الإدارة الدكتور بشار الزغبى، حسن الطباع، صلاح الدين البيطار، والمدير العام للجمعية طارق حجازي.

التبادل التجاري بين الأردن ومصر خلال (2022-2024)



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.



بحث مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين، مع السفير الياباني لدى المملكة، أساري هيديكى، سبل تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين الصديقين، وأهمية تأسيس مجلس الأعمال الأردني-الياباني المشترك.

وحسب بيان للجمعية، اليوم الاثنين، لفت رئيسها أيمن العلاونة، إلى أهمية تأسيس مجلس الأعمال مطلع العام المقبل بهدف فتح قنوات تواصل بين رجال الأعمال، وتسهيل الاستثمار وتعزيز التبادل التجاري بين البلدين.

وأكد أن مجتمع الأعمال الأردني حريص على تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين ومتابعة نتائج زيارة جلالة الملك عبدالله الثاني للعاصمة طوكيو، والتي تمثل فرصة لتعميق العلاقات الثنائية بمختلف المجالات الاقتصادية والتجارية.

وأوضح العلاونة أن تعزيز التعاون التجاري مع اليابان سيفتح أسواقاً جديدة أمام الشركات الأردنية ويسهم باستقطاب الاستثمارات اليابانية للمملكة، مشدداً على أهمية تسهيل لقاءات رجال الأعمال، وتبادل الخبرات، وتعزيز الشراكات التجارية والاستثمارية بما يخدم مصالح البلدين.

من جانبه، أشار السفير هيديكى إلى أهمية زيارة جلالة الملك الأخيرة إلى بلاده، مبيناً أن الأردن يعتبر شريكاً اقتصادياً مهماً لليابان التي تقدر الدور الذي تلعبه المملكة في المنطقة، وشدد على ضرورة تعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية والسياحية بين البلدين، مرحباً بخطوة تأسيس مجلس الأعمال باعتباره منصة لتعزيز التعاون المشترك بين رجال الأعمال.

بدوره، أكد عضو الجمعية العين ميشيل نزال، أن زيارة جلالة الملك إلى اليابان كانت ناجحة، خاصة على الصعيد الاقتصادي، لافتاً لأهمية تشجيع إنشاء خطوط رحلات مباشرة بين البلدين، وتعزيز الاستثمارات اليابانية في المملكة ولا سيما بقطاعات الأسمدة والهندسة والنقل.

من جهته، أشار نائب رئيس الجمعية أسامة امسيح أن تأسيس مجلس الأعمال سيسهم في تشبيك رجال الأعمال من كلا البلدين، ويدعم نقل التكنولوجيا والمعرفة إلى الأردن، ويعزز فرص التعاون الاستثماري والتجاري المشترك.

وحضر اللقاء أعضاء مجلس الإدارة، أسامة امسيح والدكتور بشار الزعبي وحسن الطباع وبهجت حمدان والدكتور محمود فريحات، والمدير العام للجمعية طارق حجازي .



وقعت جمعيتا رجال الأعمال الأردنيين وصندوق حياة للتعليم الخيرية، مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون المشترك في دعم الطلبة غير المقتدرين ماديا من أبناء الأسر العفيفة، وتوسيع فرص تمكينهم عبر المنح الجامعية والتدريب وبناء القدرات، بما يسهم في رفد المجتمع بكفاءات مؤهلة وقادرة على الاندماج في سوق العمل.

وحسب بيان جمعية رجال الأعمال الأردنيين اليوم الثلاثاء، أكد رئيس الهيئة الإدارية لصندوق حياة للتعليم المهندس موسى

الساكت، أن مذكرة التفاهم تمثل خطوة نوعية نحو بناء شراكات فاعلة بين القطاع الخيري وقطاع الأعمال، بما ينعكس إيجابا على دعم مسيرة التعليم وتمكين الطلبة، مشيرا إلى أن التعليم هو الاستثمار الأكثر تأثيرا واستدامة، وأن الصندوق يسعى من خلال هذه الشراكات إلى توسيع دائرة المستفيدين من الطلبة المتفوقين من أبناء الأسر العفيفة.

من جانبه، شدد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أيمن العلوانة، على أهمية دعم المبادرات التعليمية والتنموية، معتبرا أن الاستثمار في رأس المال البشري هو المحرك الحقيقي للاقتصاد الوطني، مؤكدا حرص الجمعية على تحفيز رجال الأعمال للمساهمة في تمكين ودعم الطلبة،

وبين أن الجمعية تتطلع إلى توسيع نطاق المبادرات المشتركة وتطوير برامج تعنى بالتدريب المهني وريادة الأعمال بما يعزز جاهزية الشباب ويدعم قدرتهم على الاندماج الفاعل في سوق العمل والمساهمة في مسيرة التنمية الاقتصادية.

وتنص المذكرة على التعاون بين الطرفين في تنظيم الفعاليات والأنشطة المشتركة وتبادل الخبرات، إضافة إلى تشجيع أعضاء جمعية رجال الأعمال على دعم برامج الصندوق وكفالة الطلبة غير القادرين على استكمال تعليمهم الجامعي، والمشاركة في مبادرات التدريب والتأهيل.

وتأتي هذه الخطوة كجزء من توجه الجمعيتين نحو بناء شراكات استراتيجية مؤثرة تعزز التكامل بين قطاع الأعمال والقطاع الخيري، وتساهم في توفير فرص تعليمية وتمكينية أوسع للشباب، بما يدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة مستدامة.



أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، أيمن العلوانة، لجريدة "الدستور" أن الارتفاع الاستثنائي في مخصصات الرواتب للعاملين والمتقاعدين في الجهازين المدني والعسكري والأمني خلال عام 2026 يعكس استمرار توجه الحكومة نحو تحسين الرواتب وتعزيز القوة الشرائية للمواطنين ضمن الموازنة العامة، في أعلى زيادة تُسجّل خلال السنوات الخمس الماضية.

وأوضح أن زيادة مخصصات الرواتب تُسهم مباشرة في تنشيط الطلب المحلي كونها تذهب إلى الاستهلاك اليومي؛ ما يخفف من حدة أي تباطؤ اقتصادي محتمل ويعزز حركة الأسواق، لاسيما في القطاعات التجارية والخدمية التي تعتمد على الدخل المتاح للأسر.

وأضاف العلوانة أن الزيادة في الرواتب من شأنها رفع الناتج المحلي الإجمالي عبر تحفيز الإنفاق الاستهلاكي، الذي يشكّل ركناً أساسياً في مكونات الناتج، متوقعاً أن تدعم هذه الزيادة وتيرة النمو الاقتصادي، خاصة إذا توازت مع توسع نشاط القطاع الخاص.

وبيّن أن ارتفاع النفقات الجارية، وبشكل خاص مخصصات الرواتب والتقاعد، سيزيد الضغط على الموازنة العامة، مشدداً على ضرورة موازنة هذا الارتفاع مع تحسين الإيرادات من خلال تعزيز الامتثال الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية دون اللجوء إلى رفع نسب الضرائب.

وأشار العلوانة إلى أن زيادة الإنفاق قد ترفع مستوى العجز المالي ما لم تُقابل بإجراءات إصلاحية فعّالة تُعزّز الإيرادات وتضبط النفقات غير الضرورية، مؤكداً أن معالجة العجز تتطلب مزيجاً من النمو الاقتصادي والإصلاحات المالية التي تضمن استدامة المالية العامة.

كما أشار أن تحقيق التوازن بين تحسين الرواتب وتحفيز الاقتصاد من جهة، والحفاظ على استدامة الموازنة من جهة أخرى، يشكّل التحدي الأبرز أمام السياسات المالية خلال المرحلة المقبلة، مع ضرورة استمرار التحفيز الاقتصادي المنضبط لدعم النمو وتخفيف الضغط المعيشية على المواطنين .



بحث رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أيمن العلوانة مع السفير التركي لدى المملكة يعقوب جايماز أوغلو، سبل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين البلدين. وبحسب بيان للجمعية، اليوم الثلاثاء، أكد العلوانة، أهمية توسيع مجالات الشراكة الاستثمارية والتبادل التجاري بين الأردن وتركيا، مبينا أن وجود مجلس مشترك للأعمال سيسهم في تسهيل إقامة شراكات تجارية واستثمارية مستدامة، وزيادة التجارة البينية. وأشار إلى أهمية تطوير آليات التواصل بين رجال الأعمال الأردنيين والأتراك، وتبادل المعلومات حول الفرص الاستثمارية والمشاريع المشتركة، وتحديد القطاعات الاقتصادية المشتركة وتذليل العقبات التي تواجه المستثمرين. وشدد العلوانة على ضرورة فتح الحدود السورية التركية بشكل كامل لتعزيز انسيابية التجارة المشتركة، وزيادة النشاط التجاري والصادرات الأردنية إلى السوق التركية. بدوره، أكد السفير التركي أهمية تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الأردن وتركيا، مشيرا إلى أن الدورة القادمة للجنة الأردنية - التركية المشتركة ستعقد في أنقرة.



وأكد وجود ضرورة لعقد ورش عمل ودورات جديدة لمجلس الأعمال الأردني - التركي، مبينا استعداد السفارة لتقديم التسهيلات اللازمة لتعزيز علاقات البلدين الاقتصادية وعرض الفرص الاستثمارية الواعدة بالمملكة، في ظل وجود دراسات من مستثمرين أتراك للاستثمار بقطاعات واعدة.



المهندس عمر الصالح

خبير رئيس في الاستدامة والاقتصاد الدائري
في الجمعية العلمية الملكية ومؤسس نادي
الاقتصاد الدائري في الأردن و ممثل اقليمي
لنادي الاقتصاد الدائري العالمي

يُعدّ الأردن من الدول الرائدة إقليمياً في تبني مبادرات الاستدامة، ويأتي في مقدمتها الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر. ومع تزايد إدراك القصور البنيوي في النظام الاقتصادي السائد اليوم، والذي يتسم بالهدر واستنزاف الموارد، يتجه العالم تدريجياً إلى تجاوز النموذج الخطي القائم على الاستخراج والإنتاج والاستهلاك والتخلص، نحو نموذج الاقتصاد الدائري، بوصفه الحل الأمثل لتعزيز قيمة المواد وبناء المنفعة الاقتصادية.

ومع تنامي اعتماد أطر الإفصاح والاستدامة مثل المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR)، ومعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) بات بقاء الشركات وقدرتها التنافسية في الأسواق مرتبطاً بشكل مباشر بأدائها البيئي والتزامها بالاستدامة، ولم يعد ذلك خياراً تسويقياً بقدر ما أصبح مطلباً أساسياً لدخول الأسواق والاستمرار فيها.

ومع دخول الصفقة الخضراء الأوروبية (EU Green Deal) حيز التنفيذ اعتباراً من عام 2021، تم اعتماد مجموعة من آليات الحياد المناخي، من أبرزها آلية تعديل الكربون على الحدود (CBAM)، التي تفرض رسوم كربونية كاملة على الواردات ما لم يتم استيفاء متطلبات التخفيف المحددة في نطاق سلاسل القيمة والتوريد، إلى جانب لائحة التعبئة والتغليف ومخلفاتها (PPWR)، التي تهدف إلى أن تكون جميع مواد التعبئة والتغليف قابلة لإعادة الاستخدام أو التدوير بحلول عام 2030، مع تعزيز المحتوى المعاد تدويره. و هنا تتجلى أهمية تبني وتطبيق استراتيجيات ونماذج أعمال الاقتصاد الدائري والتي بطبيعتها تتطرق لكامل دورة حياة المنتج.

ويُعد الاتحاد الأوروبي ثالث أكبر شريك تجاري للأردن، حيث شكّل ما نسبته 12.4% من إجمالي تجارة الأردن السلعية مع العالم في عام 2024. كما جاءت 15.2% من واردات الأردن من دول الاتحاد الأوروبي، في حين اتجهت 6.8% من صادراته إلى أسواق الاتحاد. وعليه، فإن هذه التحولات التنظيمية والسوقية سيكون لها تأثير مباشر وحتمي على القطاعين الصناعي والتجاري في الأردن، لا سيما في ظل محدودية جاهزية البنية التحتية الحالية لاستيعاب هذه المتطلبات المتسارعة.

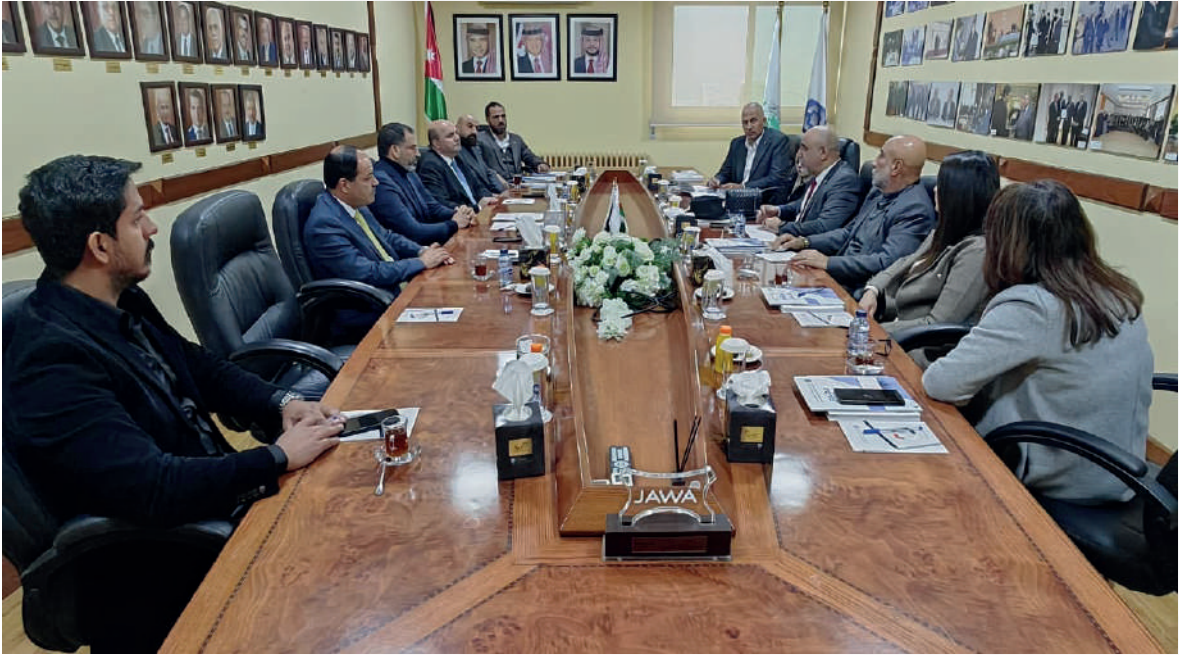
ورغم ما قد يبدو من تحديات، فإن الأردن يمضي بخطى ثابتة نحو تعزيز مرونته الاقتصادية من خلال حزمة من التدخلات التشريعية والبرامج التنفيذية، ويأتي في مقدمتها إعداد خارطة الطريق الوطنية للاقتصاد الدائري، والتي يتم تطويرها من قبل الجمعية العلمية الملكية بالشراكة مع وزارة البيئة ووزارة الصناعة والتجارة والتموين، بوصفها إطاراً وطنياً استراتيجياً موجّهاً لعملية التحول. كما يمتلك الأردن خبرات مؤسسية متراكمة في مجالات البحث العلمي والابتكار والتدريب، إضافة إلى بيئة تنظيمية مرنة نسبياً تتيح اختبار النماذج الجديدة وتطبيق الحلول المبتكرة. ويُشكّل الانفتاح المتزايد للقطاع الخاص، إلى جانب الدعم الدولي المتواصل، فرصة حقيقية لتحويل التحديات التنظيمية والبيئية إلى محركات للنمو وأدوات لتعزيز التنافسية الإقليمية والدولية.

وإذا تمثلت هذه التطورات تحديات حقيقية، إلا أنها في الوقت ذاته تشكّل فرصاً استراتيجية ينبغي اغتنامها وتحويلها إلى ميزة تنافسية وطنية. فكل عملية انتقال ناجحة تتطلب مجموعة من المتطلبات والأدوات التي تتيح إدارة فعّالة للتغيير، وتحدّ من المخاطر المرتبطة بالاستثمارات والجهود المبذولة في هذا المسار.

ويأتي في مقدمة هذه المتطلبات تهيئة بيئة سياسات داعمة، تشمل تشريعات وإرشادات واضحة، إلى جانب برامج تمويلية وحوافز مالية وإدارية قابلة للقياس والتنفيذ. يلي ذلك التمكين التقني، حيث يبرز الدور المحوري للقطاع الخاص والقطاع الخدمي، بمختلف مستوياتها الاقتصادية، في ترجمة هذا الانتقال إلى واقع عملي، من خلال بناء القدرات وتطوير البنية التحتية وتعزيز الجاهزية التقنية وتفعيل التعاون بين مختلف القطاعات.

أما الركيزة الثالثة، فهي البيئة السوقية الممكنة، إذ لا يمكن الحديث عن عرض دون وجود طلب. وهنا يلعب وعي المجتمعات وسلوك المستهلكين دوراً حاسماً في تشكيل الطلب وتوجيه العرض. ومن دون رفع مستوى الوعي، ودعم المبادرات المجتمعية، سيبقى هذا الانتقال نظرياً وغير ملموس. ولا بد أن تعمل هذه الركائز الثلاث بتناغم وتكامل، بما يضمن انتقالاً عادلاً وشاملاً نحو اقتصاد أخضر قادر على تعزيز المنعة وتعظيم القيمة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فالاستدامة اليوم أصبحت شرطاً أساسياً لدخول الأسواق، ولم تعد ترفاً أو خياراً إضافياً.





استقبل رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، أيمن العلوانة، رئيس الجمعية الأردنية لمكافحة المخدرات، الدكتور موسى الطريفي، وعدد من أعضاء الجمعية، لبحث فرص الشراكة في برامج المسؤولية الاجتماعية التي تخدم الأمن المجتمعي والتنمية المستدامة.

وفي بيان صادر عن جمعية رجال الأعمال الأردنيين، اليوم الخميس، أكد العلوانة أنه منذ تأسيس الجمعية في عام 1985، والتي تُعد من أبرز مؤسسات مجتمع الأعمال في المملكة، وتعمل على تعزيز بيئة الاستثمار ودعم العلاقات الاقتصادية بين الأردن ودول العالم، إضافةً إلى تمثيل القطاع الخاص والمساهمة في صياغة السياسات الاقتصادية، تولي الجمعية أهمية كبيرة لتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لحماية الشباب الأردني وتمكينه من المساهمة الفاعلة في تنمية الاقتصاد الوطني.

وأوضح العلوانة أن الجمعية تسعى لتحقيق المسؤولية المجتمعية، وتقديم الخدمات الاستشارية لأعضائها لمواجهة آثار المخدرات على المجتمع، مشدداً على ضرورة تكاتف الجهود الوطنية لمكافحة هذه الآفة لما لها من تأثيرات خطيرة على فئة الشباب والاقتصاد الوطني. وأشار العلوانة إلى أن الجمعية تعمل على توسيع مبادراتها في مجال المسؤولية الاجتماعية، بما يشمل دعم البرامج التوعوية والتثقيفية التي تستهدف حماية المجتمع وتعزيز الأمن الاجتماعي، مؤكداً استعداد الجمعية للتعاون مع الجمعية الأردنية لمكافحة المخدرات لوضع برامج مشتركة تُسهم في الحد من انتشار المخدرات وتعزيز بيئة آمنة ومحفزة للنمو الاقتصادي.

بدوره، أكد الدكتور موسى الطريفي على الدور الهام الذي تقوم به جمعية رجال الأعمال الأردنيين، مشيداً بمساهمتها في دعم المشاريع المشتركة وتسهيل تبادل الخبرات والخدمات، بما يسهم في تعزيز التكامل الاقتصادي وإيجاد فرص عمل جديدة، ودفع عجلة التنمية المستدامة في الاقتصاد الوطني.

وأشار الطريفي إلى أن الجمعية تشكّل حلقة وصل فعّالة بين المجتمع والحكومة والمؤسسات الحكومية. كما لفت إلى أن الجمعية الأردنية لمكافحة المخدرات تضم أعضاء نشطين في عدد كبير من الاتحادات، وتمتاز بانفتاحها على الشراكات مع القطاع الخاص، ما يعزز قدرة الجمعيتين على مناقشة آليات تحقيق الأهداف المشتركة في حماية الاقتصاد الوطني وتمكين الشباب، بما يتوافق مع مشاريع رؤية التحديث الاقتصادي لعام 2026، مؤكداً أن آفة المخدرات تشكل تهديداً للاستثمار والاقتصاد الوطني على حد سواء.

وحضر اللقاء من أعضاء مجلس الإدارة لجمعية رجال الأعمال الأردنيين الدكتور بشار الزعبي، والمدير العام طارق حجازي.





نظمت جمعية رجال الأعمال الأردنيين، بالشراكة مع منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض)، حفل إعلان الفائزين بجائزة التميز الأخلاقي لقيادة الأعمال لعام 2025. وحسب بيان للجمعية، اليوم الاثنين، جاء الحفل تحت شعار "نحو المستقبل: الاحتفاء برواد التنمية المحلية المستدامة"، وذلك لتكريم الشركات وأعضاء الجمعية المتميزين في قيادة الأعمال المستدامة والمسؤولية الاجتماعية.

وفاز بالجائزة رئيس شركة الأسطراب للمطاعم والاستثمارات السياحية المهندس معاذ الفاعوري، ومدير المستشفى التخصصي الدكتور فوزي الحموري، ورئيس مجلس إدارة شركة محمد يوسف الشباطات وشركاه للتعهدات ذات المسؤولية المحدودة المهندس عمر الشباطات.

كما فاز بالجائزة الرئيس التنفيذي لمجموعة وتد الاستثمارية مهند المناصير، والمدير العام لشركة أبو عودة إخوان الدكتور أنس أبو عودة، ورئيس مجلس الإدارة لمجموعة محمد أبو حاتم للاستثمارات الدكتور إياد أبو حاتم.



وأكد رئيس الجمعية أيمن العلوانة، أهمية الشراكة مع منظمة "أرض" في دعم دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وقدرته على مواجهة التحديات، مشيراً إلى أن الجمعية تضم نخبة من سيدات ورجال الأعمال العاملين في 14 قطاعاً اقتصادياً يشكلون ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني.

ولفت إلى الدور المحوري الذي يلعبه القطاع الخاص في دعم النمو الاقتصادي ورفع كفاءة القطاعات الإنتاجية والخدمية، بما ينسجم مع رؤية التحديث الاقتصادي التي أكدت الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والدور القيادي للقطاع الخاص في تنفيذ المشاريع الاستراتيجية واستقطاب الاستثمارات وتبني الابتكار والالتزام بأفضل الممارسات الأخلاقية في بيئة الأعمال. وبين أن الجمعية تركز بشكل خاص على دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، بوصفها العمود الفقري للاقتصاد الوطني، من خلال تعزيز تنافسياتها وتمكينها من الابتكار والتوسع، وفتح أسواق جديدة، بما يسهم في خلق فرص عمل نوعية ودعم استدامة النمو الاقتصادي.



من جهتها، أكدت المديرية التنفيذية لمنظمة "أرض" سمر محارب، أن الشراكة مع القطاع الخاص تمثل محركاً أساسياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، موضحة أن الجائزة تُمنح سنوياً وفق الأولويات الوطنية ومستوى الالتزام الأخلاقي في قطاع الأعمال، وتعكس التزام المؤسسات الفائزة بتحقيق نمو اقتصادي متكافئ ينسجم مع رؤية التحديث الاقتصادي.



بدوره، شدد الخبير الاقتصادي الدكتور عدلي قنوح، على أن تعزيز ريادة الأعمال وبناء شراكات وتحالفات قائمة على قيم مشتركة وأهداف قابلة للتحقيق يشكل أساساً لتحقيق نمو اقتصادي كفؤ، يسهم في خلق فرص عمل، ورفع مستوى المعيشة، وزيادة الإنتاجية الاقتصادية والاستثمارات في الأردن.



وأكدت مديرة الشراكات في البرنامج الأوروبي الإقليمي للتنمية والحماية رولا أبو الرب، أهمية العمل على بناء اقتصاد أكثر شمولاً وعدالة، من خلال توسيع فرص المشاركة الاقتصادية، وتعزيز دمج مختلف الفئات في سوق العمل، بما يسهم في تحقيق تنمية مستدامة، ويدعم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، ويعزز قدرة المجتمعات على الصمود في مواجهة التحديات.

وخلال الجلسة النقاشية حول دعم ريادة الأعمال في الأردن في ظل التحديات الاقتصادية الحالية، جرى تأكيد الدور المحوري للقطاع الخاص في تحفيز بيئة الأعمال.

وأكد عضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين رامي الصاحب، أن دعم ريادة الأعمال يشكل ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي، مشددًا

على أهمية الالتزام بأسس الحوكمة الرشيدة داخل المؤسسات، وتعزيز الشفافية، وترسيخ ثقافة الأخلاق والقيم المؤسسية، بما يسهم في بناء بيئة أعمال مستقرة ومستدامة. وقال إن تنافسية القطاع الصناعي ترتبط بتحقيق قيمة مضافة مرتفعة، مشيرًا إلى أن كلف الشحن تؤثر على القدرة التنافسية، وأن الجهود تركز على تعزيز الشراكة بين المصانع وتطوير قدراتها لرفع كفاءة القطاع وتوسيع حضوره محلياً وخارجياً.

وشارك في الجلسة كل من مدير مشروع ريادة الأعمال في شركة أورنج ربيع جمالية، ورئيس قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في بنك الاتحاد شذى بدير، حيث أكدوا أهمية تكامل الأدوار بين الجهات الداعمة لريادة الأعمال.





أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، أيمن العلاونة، لجريدة "الغد" متانة العلاقات الاقتصادية بين الأردن والهند، مشيراً إلى الدور المتنامي للشركات الهندية في السوق الأردني، بما يعكس الثقة المتبادلة ويعزز التعاون التجاري والاستثماري بين البلدين. وأوضح العلاونة أن إجمالي الاستثمارات الهندية في الأردن يبلغ نحو 1/46 مليار دينار أردني، موزعة على 46 شركة هندية تعمل في قطاعات حيوية تشمل التعدين والطاقة والصناعة، مضيفاً أن نحو 15 شركة هندية تعمل في المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن باستثمارات تقارب 500 مليون دولار، وهو ما يمثل قاعدة قوية لتطوير المشاريع المشتركة وتوسيع آفاق التعاون الاقتصادي بين الأردن والهند.

وأكد على أهمية تعزيز الشراكات المستقبلية بين الأردن والهند، وتوسيع نطاق التعاون في مشاريع جديدة تعود بالنفع على اقتصاد البلدين، بما يسهم في دفع عجلة التنمية وتوفير فرص عمل جديدة وتعزيز بيئة الأعمال في الأردن.

كما أشار إلى أن تعزيز التبادل التجاري بين الأردن والهند يمثل أولوية استراتيجية، حيث تحتل الهند المرتبة الثالثة بين شركاء الأردن التجاريين، بحجم تبادل تجاري يبلغ نحو 2/8 مليار دولار، مؤكداً أهمية استثمار هذه الفرص لتعزيز التعاون الاقتصادي وتوسيع نطاق الشراكات التجارية.

ودعا رجال الأعمال والمستثمرين من كلا الجانبين إلى الاستفادة من الفرص المتاحة في القطاعات المختلفة، لا سيما في مجالات الطاقة المتجددة، والصناعات التحويلية، والتقنيات الحديثة.

وشدد على أن جمعية رجال الأعمال الأردنيين تعمل على تذليل العقبات أمام المستثمرين الهنود وتشجيعهم على إقامة مشاريع مشتركة مع الشركات الأردنية، بما يعزز التكامل الاقتصادي ويدعم التنمية المستدامة في البلدين.

وشدد العلاونة على أن تطوير قنوات الاتصال بين القطاعين العام والخاص في الأردن والهند يشكل أساساً لتوسيع نطاق التعاون التجاري، مؤكداً أن تعزيز هذه الشراكات سيؤدي إلى خلق بيئة استثمارية أكثر جاذبية ويزيد من القدرة التنافسية للمنتجات والخدمات في الأسواق المحلية والإقليمية.



استقبلت جمعية رجال الأعمال الأردنيين وفداً صينياً من أعضاء جمعية الشركات ورواد الأعمال في مدينة بينتشو الصينية، لبحث تعزيز التعاون الاقتصادي بين رجال الأعمال الأردنيين والصينيين وتوسيع آفاق التشبيك بين الجانبين، وذلك خلال لقاءات ثنائية عقدت بين الطرفين.

وفي بيان صادر عن الجمعية، أمس الثلاثاء، أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، أيمن العلوانة، أن الشراكة بين رجال الأعمال في الأردن والصين تخدم مصالح مؤسسات الأعمال في كلا البلدين، وتساهم في تعزيز التعاون الاقتصادي وتحقيق نمو مستدام يعود بالنفع على الطرفين.

وأشار إلى أنه في إطار ملتقى التعاون الاقتصادي والتجاري «بينتشو - الأردن»، يُجسّد عمق العلاقات الأردنية-الصينية الممتدة منذ عقود، والتي تقوم على أسس راسخة من الاحترام المتبادل والتعاون في مجالات التجارة والاستثمار والصناعة، مؤكداً على التطور الملحوظ في السنوات الأخيرة على صعيد التعاون بين المؤسسات الاقتصادية ومجتمعات الأعمال.

وأكد العلوانة أن الجمعية تسعى إلى تطوير الشراكة عبر الاستثمارات والمشاريع المشتركة والمنتديات الاقتصادية، وتعزيز التعاون مع مدينة بينتشو الصينية للاستفادة من خبراتها الصناعية والتصديرية وبناء شراكات استراتيجية مشتركة. كما أشار إلى أن الموقع الاستراتيجي للأردن وتنوع فرصه الاستثمارية، خاصة في قطاعات الطاقة وتكنولوجيا المعلومات والتعدين، إضافة إلى توفر قوى عاملة مؤهلة، يجعل منه بيئة جاذبة للمستثمرين الصينيين ومركزاً إقليمياً يخدم أسواق المنطقة ويدعم النمو المستدام للطرفين.

بدوره، أكد الأمين العام لجمعية الشركات ورواد الأعمال في بينتشو، لين فنغ هوا، أهمية تعزيز الشراكة بين رجال الأعمال في البلدين، مشيراً إلى أن مدينة بينتشو، الواقعة في مقاطعة شانغونغ، تعد مركزاً اقتصادياً مهماً في المقاطعة، خاصة في مجالات الطاقة والزراعة والثروة الحيوانية والصناعات الخفيفة مثل صناعة الملابس والألمنيوم.

وأشار فنغ هوا إن تعزيز التعاون مع الأردن يفتح آفاقاً جديدة للاستثمارات المشتركة وتبادل الخبرات، بما يعزز العلاقات الاقتصادية ويحقق الفائدة المتبادلة للجانبين.

وضم الوفد الصيني شركات تعمل في عدد من القطاعات الاقتصادية، من بينها الصناعة والتجارة والزراعة والثروة الحيوانية والطاقة.



العين عيسى حيدر مراد

رئيس لجنة العمل والتنمية الاجتماعية
بمجلس الأعيان الأردني

تعد البطالة اليوم أحد أكبر التحديات التي تواجه الاقتصاد الأردني، في ظل المتغيرات العالمية المتسارعة والتحول المتكرر في طبيعة أسواق العمل. فرغم التحسن النسبي الذي سجله الاقتصاد خلال السنوات الأخيرة، ما تزال فرص العمل المتاحة أقل بكثير من عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل، وهو ما يُبقي معدلات البطالة عند مستويات مرتفعة. فقد بلغ معدل البطالة نحو 21.4% في عام 2024، قبل أن يستقر عند 21.3% في الربع الثاني من 2025، بحسب بيانات دائرة الإحصاءات العامة. مع تركّز البطالة بوضوح في الفئة العمرية 25-39 سنة، تليها الفئة 15-24 سنة، بينما تنخفض النسبة بين الفئات الأكبر سنًا، الأمر الذي يعكس طابعًا شبابيًا واضحًا لمشكلة البطالة في المملكة. كما تظهر تحديات إضافية مرتبطة بالمستوى التعليمي؛ إذ تصل البطالة بين حاملي

البكالوريوس فأعلى إلى 38.2%، فيما ترتفع الفجوة بين الجنسين بشكل لافت، إذ تبلغ البطالة بين الذكور 18.1% مقابل 32.8% لدى الإناث، ما يشير إلى عقبات اجتماعية واقتصادية متداخلة تعيق مشاركة المرأة وتحد من فرص توظيف المتعلمين.

وفي الوقت ذاته، تُظهر بيانات مسح فرص العمل المستحدثة لعام 2024 جانبًا مهمًا من الصورة، حيث تم استحداث 96,421 فرصة عمل صافية خلال العام، وهي نسبة تقارب 96% من الهدف السنوي المحدد ضمن رؤية التحديث الاقتصادي. وقد جاءت معظم هذه الوظائف في القطاع الخاص، وبنسبة عالية للقوى العاملة الأردنية، ما يعكس ديناميكية إيجابية في قدرة الاقتصاد على توليد فرص جديدة رغم التحديات. ورغم أن هذا الرقم لا يكفي لامتناس الأعداد الكبيرة من الباحثين عن عمل، إلا أنه يمثل مؤشرًا على اتجاهات أكثر إيجابية في بنية التشغيل، خصوصًا مع توسع القطاعات الإنتاجية والخدمية التي استحوذت على الجزء الأكبر من هذه الوظائف.

ورغم هذه الجهود، ما تزال فجوة المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات السوق إحدى أهم المشكلات التي تغذي ارتفاع البطالة، حتى دون الخوض في تفاصيل رقمية دقيقة.

فالاقتصاد الأردني يعاني فائضاً واضحاً من حملة الشهادات الجامعية، وخاصة في التخصصات النظرية، فيما تستمر بعض القطاعات في المعاناة من نقص في المهارات العملية والتقنية المطلوبة. كما أن هناك جزءاً كبيراً من الخريجين الجدد يفتقرون إلى المهارات الأساسية المطلوبة لدى أصحاب الأعمال، مثل مهارات الاتصال، والتفكير التحليلي، والعمل الجماعي، والقدرة على إدارة الوقت. ويزداد الأمر تعقيداً مع التحولات العالمية في سوق العمل، حيث أصبحت المهارات الرقمية، والقدرة على التعامل مع البيانات، والبرمجة، والذكاء الاصطناعي عناصر رئيسية في الوظائف الجديدة، في وقت لا يزال فيه جزء كبير من مخرجات التعليم بعيداً عن هذه المتطلبات.

في المقابل، شهد الأردن في السنوات الأخيرة تحسناً ملحوظاً في جاهزيته لمواكبة التحولات العالمية، كما يظهر في تقدمه على مؤشرات الجاهزية الرقمية والذكاء الاصطناعي، إضافة إلى توسع البرامج الوطنية الهادفة إلى تدريب الشباب وإكسابهم مهارات المستقبل. فارتفع الإقبال على تخصصات تكنولوجيا المعلومات بنسبة تتجاوز 30٪ خلال الأعوام الأخيرة يعكس تنامي الوعي لدى الشباب بأهمية المهارات التقنية، إلى جانب المبادرات الريادية مثل برنامج "عمّان 42" وغيرها من المشاريع التي تركز على بناء القدرات الرقمية. هذه التحركات تشكل خطوة مهمة نحو تعزيز قدرة القوى العاملة الأردنية على الاندماج في اقتصاد رقمي يتطور بسرعة، لكنها تحتاج إلى تكامل أكبر مع سياسات التعليم والتدريب والاستثمار حتى تؤتي ثمارها بشكل مستدام.

وفي ضوء ذلك كله، تبدو معالجة البطالة في الأردن مهمة تتطلب رؤية شمولية تتجاوز فكرة خلق الوظائف إلى إعادة بناء منظومة المهارات والتعليم وتوجيه الاستثمار نحو القطاعات القادرة على توليد فرص تشغيل نوعية. فالأردن يمتلك طاقة شبابية كبيرة وإمكانات بشرية قادرة على المنافسة، ومع استمرار الجهود نحو رفع جودة المهارات، وتوسيع التدريب العملي، وتحفيز النمو في القطاعات الإنتاجية، يمكن تحويل الضغوط الراهنة إلى فرصة حقيقية لتعزيز الاقتصاد الوطني وتوجيهه نحو مستقبل أكثر استدامة ومرونة.



2025/12/16



بحث رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، أيمن العلوانة، مع السفارة الأردنية لدى كينيا، رولان سماره، آفاق التعاون الاقتصادي بين الأردن وكينيا، وسبل تعزيز حجم التجارة والاستثمار بين البلدين.

وفي بيان صادر عن الجمعية، أكد العلوانة عمق العلاقات الأردنية-الكينية،

مشدداً على أهمية تعزيز حجم التبادل التجاري بين البلدين، وزيادة الصادرات الأردنية إلى السوق الكيني، وتذليل العقبات التي تواجه الحركة التجارية. كما أشار إلى ضرورة التعريف بالبيئة الاستثمارية في الأردن، وتشجيع إقامة المشاريع الاستثمارية المشتركة بما يحقق المصالح المتبادلة.

وأوضح أهمية تفعيل مجلس الأعمال الأردني-الكيني، الذي تأسس عام 2022 في عمان، لما له من دور في تعزيز الشراكات الاقتصادية والتجارية بين البلدين. كما أكد أهمية تنظيم زيارات متبادلة بين رجال الأعمال الأردنيين والكينيين، وعقد ملتقيات اقتصادية وورش عمل للتعريف بالفرص الاستثمارية المتاحة في كلا البلدين.

من جانبها، أشادت السفارة سماره بدور جمعية رجال الأعمال الأردنيين في تعزيز العلاقات الاقتصادية، معربة عن استعداد السفارة لدعم المبادرات الاقتصادية بين البلدين، وتشجيع زيادة الاستثمارات المشتركة، وتعزيز التشبيك بين رجال الأعمال في كلا الجانبين، بما يخدم المصالح المشتركة. كما أشارت إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين لا يزال متواضعاً، الأمر الذي يستدعي العمل على تعزيزه، وتسهيل إجراءات التعاون التجاري، وتحفيز إقامة الشراكات بين الشركات الأردنية والكينية.

وأكدت أهمية تفعيل مجلس الأعمال الأردني-الكيني، لما له من دور محوري في تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري، وفتح آفاق جديدة أمام القطاع الخاص في البلدين، إلى جانب دعم تنظيم اللقاءات الثنائية، والملتقيات الاقتصادية، وتبادل الوفود التجارية بما يسهم في رفع مستوى الشراكات والاستثمارات المشتركة

ومن الجدير بالذكر أن حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ في عام 2023 نحو 37 مليون دولار، مقارنة بـ 30 مليون دولار في عام 2022.

وحضر اللقاء من أعضاء مجلس الإدارة المهندس عبدالرحمن أبوطير، الدكتور محمود فريحات، والمدير العام طارق حجازي.

During a panel discussion on supporting entrepreneurship in Jordan amid current economic challenges, moderated by Kandah, speakers highlighted the private sector's role in stimulating the business environment. JBA board member Rami Al-Saheb said entrepreneurship is a cornerstone of economic growth, calling for stronger corporate governance, transparency and ethical values to build a stable and sustainable business environment.



Al-Saheb noted that the industrial sector relies on creating added value to enhance competitiveness, adding that shipping costs to and from Jordan remain a key challenge. He said efforts are focused on strengthening cooperation among local factories and upgrading production capacities to improve the sector's performance in domestic and international markets.

The discussion also featured contributions from Rabee Jamaliah, Entrepreneurship Project Manager at Orange Jordan, and Shatha Bdeer, Head of SMEs at Bank al Etihad, who stressed the importance of coordination among institutions supporting entrepreneurship.

The 2025 Ethics in Business Award winners were Moath Al-Fauri, CEO at Astrolabe Restaurants and Touristic Investments, Dr Fawzi Al-Hammouri – GM & CEO at the Specialty Hospital, Omar Al-Shbatat, Chairman of Mohamad Yousef Al Shbatat & Partners Co For Contracting (MYSH), Mohannad Manaseer, CEO of Watad Investment Group, Anas Abu Odeh, General Manager of Abu Odeh Brothers Co.; and Iyad Abu Haltam, Chairman of Mohammad Abuhaltam Investments Group.



Alawneh underscored the private sector's central role in driving economic growth and improving the efficiency of productive and service sectors, in line with Jordan's Economic Modernisation Vision. He said the vision emphasises public-private partnerships, the private sector's leadership in implementing strategic projects, attracting investment, fostering innovation and adhering to best ethical practices in business.

He added that the association places particular emphasis on supporting small and medium-sized enterprises (SMEs), describing them as the backbone of the national economy, by enhancing their competitiveness, enabling innovation and expansion, and opening new markets to create quality jobs and ensure sustainable growth.

ARDD Executive Director Samar Muhareb said cooperation with the private sector is a key driver of economic and social development. She said the award is granted annually based on national priorities and ethical commitment within the business sector, reflecting the winners' dedication to inclusive economic growth aligned with the Economic Modernisation Vision.



Economist Dr. Adli Kandah said strengthening entrepreneurship and building partnerships based on shared values and achievable goals are essential for efficient economic growth, job creation, improved living standards and increased investment in Jordan.



Rula Abu Rub, Jordan Partnership Manager at European Regional Development and Protection Programme (RDPP), stressed the importance of building a more inclusive and equitable economy by expanding economic participation and integrating different groups into the labour market to support sustainable development and social and economic stability.



JBA, ARDD honour business leaders for ethics, sustainability and entrepreneurship

14/12/2025



The Jordanian Businessmen Association (JBA), in partnership with the Arab Renaissance for Democracy and Development (ARDD), held a ceremony on Sunday to announce the winners of the 2025 Ethics in Business Award for Business Leadership, recognising companies and business leaders for their commitment to sustainable entrepreneurship and social responsibility.

Held under the theme Towards the Future: Celebrating Leaders of Sustainable Local Development, the event aimed to highlight the role of ethical leadership in advancing economic development and strengthening the private sector's contribution to national growth.

JBA Chairman, Ayman Al-Alawneh said the partnership with ARDD reflects a shared commitment to supporting the private sector's role in economic development and enhancing the competitiveness of Jordan's economy. He noted that the association brings together leading businesswomen and businessmen across 14 economic sectors, forming a key pillar of the national economy.



Jordan, Türkiye Seek to Boost Investment Ties

09/12/2025

Chairman of the Jordanian Businessmen Association (JBA) Ayman Alawneh met on Tuesday with Turkish Ambassador Yakup Caymazoglu to discuss strengthening economic, commercial, and investment cooperation.

According to a JBA statement, Alawneh called for expanding investment partnerships and enhancing trade flows between Jordan and Turkey, adding that the establishment of a joint business council would facilitate "sustainable" commercial and investment ties and increase bilateral trade volumes.



Alawneh highlighted the need to improve communication channels between Jordanian and Turkish business communities, exchange information on joint investment prospects and projects, identify mutually beneficial economic sectors, and address obstacles facing investors in both markets.

Alawneh stressed the necessity of "fully" reopening the Syrian-Turkish border to enhance flow of regional trade, activate commercial transport routes, and boost Jordanian exports to the Turkish market.

For his part, the Turkish ambassador emphasized the importance of advancing bilateral economic relations, noting that the next session of the Jordanian-Turkish Joint Economic Committee will convene in Ankara.

The diplomat affirmed the need to hold additional workshops and capacity-building activities under the Jordanian-Turkish Business Council.

Caymazoglu also expressed the embassy's "readiness" to provide the required facilitation to strengthen economic cooperation and highlight investment opportunities in the Kingdom, particularly as Turkish investors are currently studying potential ventures in promising sectors.



Jordan, Japan Mull Over Establishing Joint Business Council

08/12/2025



The Board of Directors of the Jordanian Businessmen Association met Monday with Japanese Ambassador Asari Hideki to discuss strengthening economic cooperation between Jordan and Japan, and the establishment of a joint Jordanian-Japanese Business Council.

According to a statement issued by the association, Chairperson Ayman Alawneh stressed the importance of forming the council early next year to open communication channels between business leaders, facilitate investment, and enhance trade relations between the two countries.

Alawneh highlighted the Jordanian business community's commitment to advancing economic ties and following up on the outcomes of His Majesty King Abdullah II's visit to Tokyo, which offers opportunities to deepen cooperation in economic and commercial sectors.

He added that stronger trade links with Japan would open new markets for Jordanian companies and attract Japanese investments, emphasizing the value of exchanging expertise and fostering partnerships to serve the mutual interests of both nations.

Hideki underscored the significance of the King's visit, noting Jordan's role as a key economic partner in the region. He welcomed the proposed Business Council as a platform to enhance collaboration in investment, trade, and tourism between the two countries.



JBA, Egyptian Ambassador push to reactivate bilateral Business Council

04/12/2025

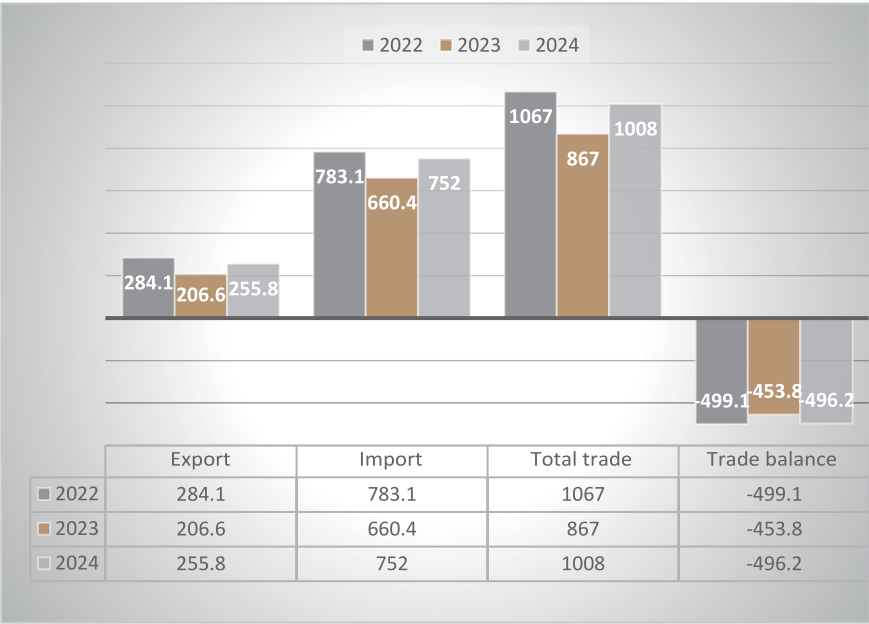


The Jordanian Businessmen Association (JBA) discussed reactivating the Jordanian-Egyptian Business Council early next year during a meeting between its chairman, Ayman Al-Alawneh, and Egypt’s ambassador to Jordan, Khaled Al-Abyad, the JBA said on Saturday. Alawneh stressed the need to strengthen economic ties and expand joint investments, saying the council would offer a key platform for the

private sector to coordinate, identify opportunities and deepen trade and industrial cooperation. He urged addressing obstacles to trade, particularly shipping and transport costs. Ambassador Al-Abyad said relations between the two countries are strong and that the embassy is ready to facilitate trade flows, support Jordanian exports to Egypt and help resolve challenges facing the movement of goods.

Bilateral trade reached 1\$ billion in 2024, up from 867\$ million in 2023, while Egyptian investments in Jordan stood at 4\$ million, down from 7.8\$ million a year earlier. Board members Bashar Al-Zoubi, Hassan Al-Tabbaa, Salah Al-Bitar, and Director General Tariq Hijazi also attended the meeting.

Trade exchange between Jordan and Egypt (2022-2024)





Chairman of the Jordanian Businessmen Association (JBA), Ayman Alawneh,, met with Ovidiu Costea, the Ministerial Advisor for Trade and Economic Affairs at the Romanian Embassy in Jordan, to discuss prospects for Jordanian-Romanian economic cooperation and the role of private sector institutions in this regard.

According to a JBA statement issued on Saturday, Alawneh called for increasing the volume of mutual trade exchange, stressing the need to develop mechanisms for joint cooperation and enhance communication channels between representatives of the two countries' private sector.

Alawneh also noted importance of organizing joint business forums and specialized trade exhibitions to showcase products and investment opportunities in economic sectors, mainly food industries, pharmaceuticals, and engineering industries, as well as "promising" sectors such as agricultural technology, logistics, and renewable energy.

Jordanian market constitutes a "strategic" gateway to accessing regional markets, he noted, affirming the association's "readiness" to provide the necessary information and support to Romanian companies wishing to invest or establish partnerships with their Jordanian counterparts, he pointed out.

On future steps, Alawneh called for facilitating the exchange of economic delegations and activating existing agreements to help remove any obstacles that might face the two sides' businesspeople.

For his part, Costea affirmed his country's interest in expanding the presence of Romanian companies in the Jordanian market and enhancing the volume of mutual trade, emphasizing the embassy's "readiness" to provide all forms of support to strengthen bilateral cooperation.

The Kingdom's main imports from the Romanian market are grains, live animals, cocoa, cereal preparations, flour, and starch

He cited significant untapped opportunities in Gulf and Maghreb markets, which can be better accessed through enhanced air connectivity and intensified promotion campaigns. Arab and regional markets, he said, account for %75–70 of all visitors to Jordan.

On expanding air links, Hijazin said Jordan needs more direct routes to under-targeted markets, adding that a wide meeting was recently held with tourism stakeholders to discuss international priorities. He noted ongoing cooperation between the ministry and the Tourism Promotion Authority to efficiently manage financial allocations and target high-return markets.

Regarding marketing efforts for the 2026 FIFA World Cup, Hijazin said funds have been earmarked to promote Jordan during the national team's participation, with coordination underway with the Jordan Tourism Board (JTB).

At the start of the meeting, Association President Ayman Alawneh said tourism remains one of the country's key economic pillars but has been affected over the past two years by regional geopolitical turbulence.

He said the sector has gradually regained momentum as conditions improved, with tourism revenue reaching nearly 6\$ billion during the first nine months of this year up %6.8 compared with the same period last year.

Alawneh attributed the growth to supportive decisions, development initiatives and rising demand from various source markets, noting that performance indicators continue to rise steadily.

He said the business community looks forward to sustained sector growth through deeper public-private partnership, which he described as strategic for developing innovative tourism projects that support the Economic Modernization Vision. Such partnerships, he added, can leverage investment and technical expertise to establish integrated tourism infrastructure, including resorts, hotels and cultural and entertainment facilities.

Alawneh stressed the importance of focusing on medical tourism to restore Jordan's regional leadership, benefiting from advanced medical centers and high-quality health services, alongside the country's religious and historical assets.

He said investment incentive programs are crucial for supporting growth and strengthening competitiveness, helping attract investors, create jobs and develop local skills while reinforcing economic sustainability and increasing tourism's GDP contribution.

He added that intensifying Jordan's tourism promotion efforts and diversifying target markets are central to positioning the Kingdom as a fully developed destination capable of attracting more visitors and investments. He expressed confidence in the sector's continued vital role in supporting the national economy and advancing sustainable development.

Tourism Minister: Sector a Key Driver of Economic Modernization

15/11/2025



Minister of Tourism and Antiquities Imad Hijazin said the tourism sector is one of the main engines of the Economic Modernization Vision, reaffirming the government's commitment to regulation, empowerment and streamlined procedures to strengthen tourism's role in the national economy and expand sustainable job opportunities across all governorates.

Speaking at a meeting organized by the Jordanian Businessmen Association on Saturday, Hijazin stressed the importance of sustained public-private partnership as a foundation for developing tourism products and expanding the investment base.

He noted that tourism provides development opportunities nationwide, highlighting Jordan's natural, historical, cultural and spiritual assets that make it an ideal destination for a wide range of tourism products. He said the Kingdom has strong potential to grow adventure, eco, medical, rural and agritourism, among other niche segments.

Hijazin said the time has come to move beyond traditional tourism models toward more innovative approaches, pointing to rising global demand for specialized products. With proper investment, he said, Jordan can compete with leading international destinations.

The minister added that the Economic Modernization Vision includes several initiatives under the "Jordan: A Global Destination" pillar, noting that the sector currently contributes around %14 of GDP.

Hijazin emphasized Jordan's rich reservoir of historical, religious and cultural narratives that can be transformed into successful tourism products. He underscored the need to present Jordan's heritage through modern storytelling that offers added value to visitors, adding that "tourism is not just about sites; it is a complete experience."



Jordan, Sri Lanka Explore Ways to Boost Economic Cooperation

04/11/2025



Chairman of Jordanian Businessmen Association (JBA), Ayman Alawneh, met with the Sri Lankan Ambassador to Jordan, Priyangika Wijegunasekara, to discuss enhancing economic cooperation, expanding investment and trade, and strengthening bilateral relations.

In a JBA statement released on Tuesday, Alawneh said the association is working to activate the Jordanian-Sri Lankan Business Council with the National Chamber of Sri Lanka Exporters to promote the two countries' private sector collaboration.

Alawneh called for exploring "new" investment opportunities and partnerships in key sectors, including tourism, energy, and the food industry, aimed to increase trade volume and support sustainable economic development.

According to official statistics, the current trade volume between Jordan and Sri Lanka stands at approximately 93\$ million.

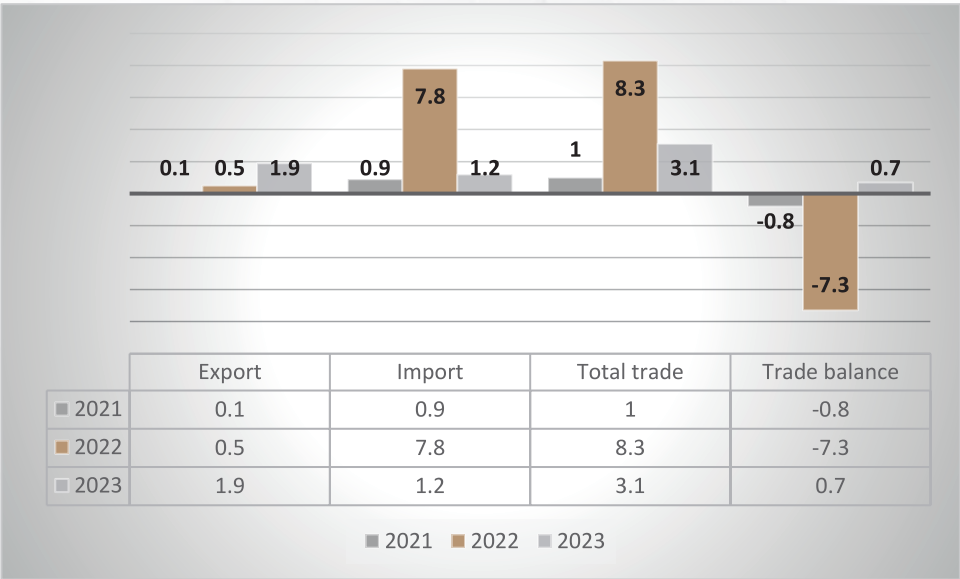
Wijegunasekara, in turn, affirmed Sri Lanka's "commitment" to deepening economic ties with Jordan, noting "readiness" of Sri Lankan companies to cooperate across various investment and trade sectors.

The diplomat also called for activating the joint business council as a "crucial" step to facilitate expertise exchange and "strategic" partnerships.

The meeting was attended by board members, including the JBA's Vice President, board members, and the General Manager.



Trade exchange between Jordan and Georgia (2021-2023)



source: ITC.

The most critical Jordanian export to Georgia (2023)



source: ITC.

The most critical Jordanian import from Georgia (2023)



source: ITC.

JBA, Georgian Envoy Discuss Establishing Joint Business Council

02/11/2025

The Jordanian Businessmen Association (JBA) and the Business Association of Georgia (BAG) on Sunday signed an agreement to establish the Jordanian-Georgian Business Council, in the presence of Georgia's Ambassador to Jordan, Archil Dzuliashvili.

Signed at the JBA's headquarters, the agreement aims to strengthen economic, investment, and trade relations between the two countries.

Talking at the signing ceremony, JBA Vice President Osama Emseeh said Jordanian-Georgian relations are witnessing "steady growth," noting that the joint council represents a "strategic" step to expand bilateral investments and partnerships through mutual visits and economic events, particularly in the technology, renewable energy, tourism, agriculture, and education sectors.

Emseeh added that Jordan's "strategic" projects will help enhance cooperation with Georgia, calling for developing air transport and increasing trade exchange.

Ambassador Dzuliashvili, in turn, said the council's establishment reflects the "shared commitment" to developing economic cooperation, commending Jordan's economic stability and attractive investment climate.

BAG Executive Director, Levan Vepkhvadze, said the association includes over 500 companies and seeks to double the trade volume and promote joint investments, especially in the energy, hydrogen, industry, and mining sectors.

Vepkhvadze also invited Jordanian investors to benefit from opportunities available in Georgia.

During the meeting, the Ministry of Investment outlined key projects and investment opportunities in Jordan, along with the incentives provided under the Investment Law.

Presentations were also made by the Industrial Estates Corporation (IICE), the Aqaba Development Corporation (ADC), and Jordan Free and Development Zones Group (JFDZ) on advantages available to investors.



Jordan Urges Turkish Investors to Capitalize on Economic Opportunities

28/10/2025



Minister of Industry, Trade, and Supply Yarub Qudah has called on Turkish business leaders and investors to take advantage of Jordan's expanding investment opportunities and the array of incentives and advantages offered to foreign investors.

Speaking during a roundtable meeting held Tuesday at the Ministry, Qudah emphasized Jordan's readiness to enhance economic cooperation with Turkey across multiple sectors. The meeting took place on the sidelines of the first session of the Jordan-Turkey Joint Economic Committee, co-chaired by Qudah and Turkish Minister of Trade ?mer Bolat.

The event was attended by Ministry Secretary General Dana Al-Zoubi, along with business leaders and officials from both countries. Discussions centered on expanding bilateral trade, encouraging joint investments, and strengthening economic partnerships that serve the mutual interests of Jordan and Turkey.

Participants also reviewed several topics aimed at boosting economic collaboration and trade flows, including transit trade in both directions through Syrian territory, as part of efforts to facilitate commerce between the two countries.



JBA, PJBF discuss strengthening economic cooperation with Palestine

26/10/2025



The Jordanian Businessmen Association (JBA) and Palestinian-Jordanian Business Forum (PJBF), discussed ways to strengthen economic, trade, and investment cooperation between Jordan and Palestine.

According to a JBA statement on Sunday, the meeting went over means to develop trade relations, encourage joint ventures, and tackle available investment opportunities, which would contribute to supporting economic growth and creating new job opportunities.

JBA Chairman Ayman Alawneh called for developing the business environment to serve interests of both sides' businesspeople and investors and enhance economic integration to support State of Palestine.

Alawneh said the private sector backs His Majesty King Abdullah II in supporting steadfastness of the Palestinian people.

Alawneh noted the importance of strengthening joint economic cooperation and opening new investment horizons in various economic sectors, stressing that the JBA seeks joint cooperation in all economic activities and sectors.

In turn, PJBF Chairman Nazmi Atmeh stressed the importance of strengthening economic partnerships to support Palestine, establishing mechanisms to increase Jordanian-Palestinian trade volume and expanding horizons of trade and investment cooperation between the two sides' businesspeople.

Atmeh emphasized the need to work to support determination of the Palestinian people.

Atmeh also praised the JBA's role in supporting joint projects and facilitating the exchange of expertise, which would enhance economic integration, create new job opportunities, and drive sustainable development in the national economy.

Alawneh elected JBA's new chairman; pledges robust business climate

20/10/2025

The new administrative body of the Jordanian Businessmen Association (JBA) elected Ayman Alawneh as the JBA's chairman for the 2029-2025 term during its first meeting Monday evening, after winning a unanimous vote.

The body also picked Osama Emseeh as vice president, Abdulrahman Abu Teir as secretary, Dr. Bashar Zoubi as treasurer, and Rami Saheb, Bahjat Hamdan, Salah Al-Din Bitar, Hassan Tabbaa, and Dr. Mahmoud Freihat as members of the board of directors.



According to a JBA statement issued on Tuesday, Alawneh affirmed during the meeting the new board's commitment to continuing to strengthen the association's role in supporting the Kingdom's investment environment, developing partnerships between the public and private sectors, and opening up to foreign markets.

Alawneh said the association is entering a "fresh" phase of strengthening its role as an "effective" platform for supporting economic and investment development by expanding cooperation with partners at the local and international levels, and keeping pace with global transformations in the digital economy, energy, and sustainability fields.

Alawneh added that this process will contribute to achieving goals of the Economic Modernization Vision and enhancing the "competitiveness" of the national economy.

For his part, the JBA's former head, Hamdi Tabbaa, noted the association, since its establishment 40 years ago, has consistently sought to fulfill its role as an economic platform that reflects Jordan's future aspirations, supports the national economy, and promotes the Kingdom's business and investment environment.

He indicated that the association has worked to network with various Arab and foreign private sector institutions through joint business councils, aimed to strengthening the Kingdom's economic relations with various countries around the world.

Additionally, he noted the JBA has launched numerous initiatives, the most recent was establishment of the Arab National Mining Company.

The association's general assembly held a regular meeting to elect the JBA's new board of directors, which saw candidates elected unanimously.



JBA, Georgian Envoy Discuss Establishing Joint Business Council

30/09/2025

Former President of the Jordanian Businessmen Association (JBA) Hamdi Tabbaa met Tuesday with Georgian Ambassador Archil Dzuliashvili to discuss establishing a Jordanian-Georgian business council in cooperation with the Business Association of Georgia in early November.



According to a JBA statement, Tabbaa called for increasing cooperation among the Jordanian and Georgian business communities.

Tabbaa noted the projected council would serve as a platform for exchanging information and expertise, as well as boosting bilateral investment and trade, particularly in priority sectors, mainly tourism, food industries, and agricultural products.

Tabbaa emphasized the JBA's keenness to build "strategic" partnerships with other nations and support the private sector's drive toward new and promising markets, highlighting Georgia's strategic location and diverse investment opportunities.

Tabbaa pointed to the need to expand air connectivity between the two countries to facilitate business travel and encourage investment flows.

For his part, the Georgian ambassador welcomed the proposal, affirming his country's interest in strengthening economic ties with Jordan.

The diplomat also stressed the importance of cooperation in education area, announcing around 2,000 Jordanian students are currently enrolled in Georgia, reflecting the "strong" cultural and academic ties between the two peoples.

Dzuliashvili underlined the significance of holding joint economic events, exchanging delegations, and creating a suitable investment climate to support mutually beneficial projects. Based on official data, trade exchange between Jordan and Georgia reached about USD3.1 million in 2023, compared with USD8.3 million in 2022.



JBA head, Philippine Ambassador Discuss Cooperation

24/09/2025



Former President of the Jordanian Businessmen Association (JBA) Hamdi Tabbaa on Wednesday discussed with Philippine Ambassador Wilfredo C. Santos, ways to enhance bilateral economic and investment cooperation.

In a statement, Tabbaa called for consolidating joint economic relations, highlighting opportunities to expand trade and investment, particularly in agriculture, food industries, logistics, education, and tourism fields.

Tabbaa also emphasized the association's "commitment" to building "strategic" partnerships with Asian countries to diversify markets and boost "competitiveness" of the national economy.

Tabbaa urged to launch reciprocal business visits, joint investment forums, and establishment of a Jordanian-Philippine business council by the end of this year to develop bilateral economic ties.

For his part, Santos expressed his country's interest in strengthening economic relations with Jordan, referring to the "promising" opportunities for cooperation in various sectors.

The diplomat commended the JBA's role in facilitating communication between the two countries' private sectors, welcoming establishment of a joint business council as an "important" step to advance economic and investment cooperation.



According to official data, trade exchange between Jordan and the Philippines amounted to around USD13.6 million in 2023, including USD8.1 million in exports and USD5.5 million in imports.

جمعية رجال الأعمال الأردنيين
Jordanian Businessmen Association



Business Community

Quarterly economic magazine issued by the Jordanian Businessmen Association



جمعية رجال الأعمال الأردنيين
Jordanian Businessmen Association



BUSINESS COMMUNITY

Quarterly economic magazine issued by
the Jordanian Businessmen Association

Year 28- December 2025

40 Years
OF GROWTH